



أثر الهيكل المالي في السيولة والربحية المصرفية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة العاملة في العراق للمدة (2004- (2020

د. حسين محسن توفيق المطيري

Dr.. Hussein Mohsen Tawfiq Al-Mutairi

Husseinmohsen7p@gmail.com

وزارة المالية / مدير في مصرف الرشيد فرع الكفل - 550

المستخلص

يعد قرار الهيكل المالي (هيكل التمويل) للمصرف من القرارات المهمة والحيوية التي يتم اتخاذها في حقل الإدارة المالية محاذيا لقرار الاستثمار ومقسوم الأرباح، حيث يتعلق هذا القرار بتشكيلة القروض وحقوق الملكية وأثره على أداء المصرف. لذا تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين هيكل التمويل والأداء المالي ومدى انعكاساتها في المصارف التجارية الخاصة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. إذ تتبع أهمية الدراسة من الهدف الأساس الذي تسعى إليه المصارف التجارية وهو تعظيم ربحيتها ورفع أدائها المالي ومن خلال القرارات المالية المتعلقة باختيار تركيبة الهيكل المالي الأمثل، وقد تم اختيار عينة مكونة من (10) مصارف تجارية مسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2004-2020) وقياس هذا الأثر أو العلاقة بين هيكل التمويل كمتغير مستقل تم استخدام النسب المالية الآتية: (نسبة الرفع المالي ممثلة: نسبة إجمالي الديون إلى حق الملكية، بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات، نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي حق الملكية، ونسبة تمثل هيكل الملكية ممثلة: نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات، نسبة رأس المال الممتلك / مجموع الودائع، رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة وبين الأداء المالي فتم قياسه من خلال: نسبة السيولة، ونسبة الربحية).

وتوصلت الدراسة طبقاً لنتائج التحليل المالي إلى أن الهيكل المالي في المصارف العراقية عينة الدراسة وخلال مدة الدراسة يعتمد في بنائه على مصادر التمويل الداخلية (حق الملكية) بنسبة أكبر في رفع الأداء المالي من التمويل بالرافعة المالية (الاقتراض). وكذلك توصلت الدراسة إلى أن السيولة في المصارف العراقية قد شكلت النسبة الأكبر مقارنة بالربحية نتيجة احتفاظ هذه المصارف بنسبة كبيرة من الودائع أو رؤوس الأموال بدون استثمار بناء على قرار مجلس إدارة البنك المركزي والذي ينص على اعتماد نسبة سيولة بما لا يقل عن 70% بهدف رفع قدرة المصارف على مواجهة التزاماتها على المدى القصير والمتوسط، وأن نسبة الأرباح التي تم تحقيقها من النشاط المصرفي الرئيس والمتمثل بالتسهيلات الائتمانية وبشكل خاص منح القروض قد شكلت نسبة محدودة وصغيرة من إجمالي الربح، في حين اعتمدت هذه المصارف في تحقيق أرباحها بشكل رئيس على نشاطاتها الأخرى المتمثلة بمزاد العملة بنسبة كبيرة فضلا عن الاستثمارات بالسهم والسندات والمقاصة والإيجارات وغيرها. ومن أهم ما أوصت به هذه الدراسة هو من الضروري أن تمتلك المصارف نسبة ودايع في هيكلها المالي تفوق نسبة رأس المال كونها مؤسسات يتركز عملها الأساسي على قبول الودائع ومنح الائتمان، لذا يجب أن تعمل على جذب المودعين من خلال وضع برنامج تسويقي يساعد بزيادة هذا المصدر. الكلمات المفتاحية: الهيكل المالي، الأداء المالي، التمويل الممتلك والمقترض، السيولة، الربحية.

Abstract

This study aims to analyze the relationship between the financial structure and financial performance, ie (knowing the impact of the financial structure on financial performance) in the Iraqi private commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange. The importance of the study stems from the primary goal pursued by commercial banks, which is to maximize their profitability and raise their financial performance, and through financial decisions related to choosing the optimal financial structure composition. A sample of (10) commercial banks registered in the Iraq Stock Exchange for the period from (2004– 220) To measure this effect or the relationship between the financial structure as an independent variable, the following financial ratios were used: (The financial leverage ratios are represented by : the ratio of total debts to equity, by the ratio of total debts to total assets, the ratio of total deposits to total equity, and a ratio representing Ownership structure represented by: the ratio of owned capital to total assets. the ratio of owned capital / total deposits, Owned capital/total risk-weighted assets and financial performance were measured by: liquidity ratio, profitability ratio). The study concluded, according to the results of the financial analysis ratios, that the financial structure in the Iraqi banks, the study sample, and during the period under study depends on the financial leverage represented by the total debts to the total assets by a greater percentage in raising the financial performance compared to the internal funding sources. The study also concluded that liquidity in Iraqi banks constituted the largest proportion compared to profitability as a result of these banks retaining a large percentage of deposits or capital without investment, based on the decision of the Central Bank Board of Directors, which stipulates the adoption of a liquidity ratio of not less than 80% in order to raise the capacity of banks To meet its obligations in the short and medium term, and that the percentage of profits that were achieved from the main banking activity represented by credit facilities, especially granting loans, constituted a limited and small percentage of the total profit, while these banks relied in achieving their profits mainly on their other activities represented by the currency auction In addition to investments in stocks, bonds, clearinghouses, leases, and others.).

Keywords: financial structure, financial performance, owned and borrowed financing, liquidity, profit.

المقدمة

المصارف التجارية هي قلب النظام المالي، إذ تعبر كفاءة القطاع المصرفي وفاعليته عن تقدم الدول وتطورها. فالقطاع المصرفي هو محور تفعيل لمختلف القطاعات الاقتصادية في البلد؛ كونه يسهم في استقرار النظام الاقتصادي، أو قد تكون هذه المصارف أحد الأسباب المباشرة أو غير المباشرة في حدوث اللزمات المالية. ومن ثم فإن سلامة النظام المالي للمصارف التجارية أداة لحماية وتعزيز التنمية الاقتصادية. ولتحقيق نظام مالي سليم ومعافى يدعم التنمية الاقتصادية في البلد ويشترط في النظام المصرفي أن يقوم على هيكل مالي يدعم الأداء المالي ومن ثم يعظم قيمة المصرف السوقية. ويتم ذلك من خلال وضع خطط وسياسات توضح وترسم الطريق الكفيل لتحديد كيفية إدارة الموارد المالية المتاحة. فالمعاملون يبحثون عن جهة موثوقة وآمنة يودعون فيها أموالهم، كما يبحثون عن مصدر يوفر لهم الموارد المالية المناسبة؛ لغرض تمويل مشروعاتهم وأعمالهم. ولا يستطيع المصرف تحقيق رغبات المتعاملين إلا من خلال امتلاكه موارد مالية كافية يستطيع استخدامها لتمويل أنشطته المختلفة وهذه الموارد تمثل مكونات الهيكل المالي فيه. وقد شكل مفهوم الهيكل المالي جدالا عميقا بين مختلف الباحثين والنظريات التي تناولته بالدراسة. فهو محصلة العلاقة المتبادلة بين عناصر التمويل الممتلك والتمويل بالمديونية(المقترض) أي كل العناصر التي يتكون منها جانب المطلوبات في الميزانية. وبات الهيكل المالي وآلية تحقيق المزيج الأمثل حسب طبيعة عمل المصرف وأداة مهمة لتقييم أدائه المالي، وما لعملية التقييم من أهمية كون بقاء أي مصرف واستمراره يقاس بكفاءة أدائه بصفة عامة وأدائه المالي بصفة خاصة. ويحظى الأداء المالي على اهتمام بالغ من طرف المحللين الماليين والمساهمين؛ لكونه يسهم في إبراز العناصر التي حققت مستوى معين من السيولة والربحية ودرجة المخاطرة. وعليه فإن أهمية الأداء في المصرف ونسب مؤشرات تقيمه تتجلى في إبراز نقاط القوة والضعف في مركزه المالي والعمل على تقادي نقاط الضعف والبقاء على نقاط القوة وتطويرها لرفع مستوى التنافسية والاستمرار والبقاء في سوق الصناعة المصرفية والتقليل من حجم الديون التي بذمة المصرف لغيره والتطور في مجال العمل (الاستدامة المالية).

وقد تضمن البحث على أربعة مباحث: تناول المبحث الأول : منهجية البحث ودراسات سابقة، والمبحث الثاني تناول : مدخل تعريفى للهيكل المالي (الهيكل التمويلي) أما المبحث الثالث: تناولنا فيه الأداء المالي (الربحية والسيولة) ومؤشراته، في حين ناقشنا في المبحث الرابع الجانب العملي، و المبحث الخامس تناولنا فيه الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول : منهجية البحث ودراسات سابقة

Research Methodology And Previous Studies

1- منهجية الدراسة Study Methodology

تعد منهجية الدراسة المسار الذي يتبناه الباحث؛ لأنها تقدم إيضاحات لمحاو الدراسة كمشكلة الدراسة وأهميتها وتحديد أهدافها والفرضيات التي تم اعتمادها، فضلا عن أنها تضمنت المنهج الذي اعتمده الباحث ومخططه الفرضي والأساليب المتبعة في جمع البيانات واستخراج النتائج وتحليلها وصولا إلى الاستنتاجات والتوصيات، وهذه المحاور كما يلي:

1-1- مشكلة الدراسة Study problem

يعد قرار اختيار تركيبة الهيكل المالي في المصارف التجارية من القرارات الحاسمة التي يواجهها القائمون على الإدارة المالية. فنظرا لأهمية التمويل الممتلك في تعزيز ثقة المتعاملين مع المصرف لما يوفره من أموال دائمية تمكن المصرف من الدخول في استثمارات طويلة الأجل، وأهمية التمويل المقترض في تخفيض الخطر التمويلي وتكلفة رأس المال إلى

أدى حد، فأن اتخاذ مثل هذه القرارات قد يؤثر في أداء المصرف المالي نتيجة الإفراط في التمويل بالدين على حساب التمويل بالملكية أو العكس. وفي هذا الإطار يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

- هل هناك تأثير للهيكل التمويل في الأداء المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة؟ وتتفرع من خلال هذه الإشكالية التساؤلات:

- 1- هل يوجد تأثير معنوي للتمويل الممتلك (حقوق الملكية) في الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة؟
 - 2- هل يوجد تأثير معنوي للتمويل المقترض (نسبة الرفع المالي) في الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة؟
 - 3- هل لاختلاف آجال التمويل أثر في الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة؟
- 1-2- أهمية الدراسة Importance of Study تأتي أهمية الدراسة من خلال ما يأتي:**
- 1- اختبار تأثير بناء الهيكل المالي على الأداء المالي في السيولة والربحية للمصارف العراقية، إذ تتطرق إلى تحليل قرار التمويل للمصارف وهو أحد أهم القرارات التي يجب على الإدارة المالية التفكير بها بشكل دائم قبل قرار الاستثمار لتحقيق النجاح.
 - 2- أهمية اختيار بنية التمويل ومدى استجابة مؤشرات الأداء المالي للتغيرات الحاصلة في اختيارها، ودورها في تحسين الأداء.
 - 3- يعد الأداء المالي من المواضيع الأساسية التي تحتل أهمية كبيرة بالنسبة لإدارة المصارف التجارية والمتعاملين معها؛ لما لعناصر الأداء المالي وخصوصاً عنصر السيولة والربحية من أهمية كبيرة في نجاح المصرف واستمراره في السوق المصرفي.
 - 4- يساعد الجهات ذات العلاقة بمدى إبطار نظري وتطبيقي يمكن الاعتماد عليه مستقبلاً لإعداد دراسات حول الهيكل المالي.

1-3- أهداف الدراسة Objectives of Study

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- 1- تفسير ما لمصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية) من أثر في الأداء المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة.
- 2- تفسير ما لمصادر التمويل الخارجية (الدين أو الاقتراض) من أثر في الأداء المالي للمصارف التجارية.
- 3- الوقوف على أهم الفروقات في تركيبة الهيكل المالي بين المصارف التجارية والمؤسسات الأخرى.
- 4- معرفة مدى قدرة المصارف العراقية على جذب الودائع وكسب ثقة الزبائن.
- 5- إدراك طبيعة العلاقة بين مكونات الهيكل التمويلي في تحقيق التوازن بين السيولة والربحية.

1-4- فرضيات الدراسة hypothesis Study

تقوم الدراسة على اختبار فرضيتين العدم الآتيتين:

- 1-4- توجد علاقة ارتباط لنسب مؤشرات الهيكل المالي (هيكل الملكية والرفع المالي) بنسب مؤشرات الأداء المالي المصرفي في السيولة و الربحية .
- 2-4- يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لنسب مؤشرات الهيكل المالي (هيكل الملكية والرفع المالي) على نسب مؤشرات الأداء المالي المصرفي في السيولة و الربحية .

8-1- الأساليب المالية للدراسة The financial methods in the Study

جدول رقم (1) نسب المؤشرات المالية المعتمدة بدراسة العلاقة بين بناء الهيكل المالي وانعكاساته على الأداء المالي المصرفي

المتغيرات	المؤشر	النسب المالية
1- المتغير المستقل نسب مؤشرات هيكل التمويل	1- كفاية رأس المال	نسبة رأس المال الممتلك / مجموع الودائع (المخلافي، 2004:16) 1-2- ن رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات (Dang, 2011:18) رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة (أبو حمد والجبوري، 2005: 150)
	2- الرفع المالي	مجموع المطلوبات / مجموع حقوق الملكية $\times 100$ (العامري، 2007: 112) مجموع المطلوبات / مجموع الموجودات $\times 100$ (العامري، 2013: 80) مجموع الودائع / مجموع حقوق الملكية $\times 100$ (الشماخ وعبد الله، 1990: 88)
2- المتغير التابع نسب مؤشرات لأداء المالي	1- السيولة	نسبة الرصيد النقدي = مجموع الموجودات النقدية / مجموع الودائع (آل شبيب، 2012: 107). نسبة السيولة القانونية=الموجودات النقدية وشبه النقدية / مجموع الودائع(الزبيدي، 2011: 69) معامل السيولة = مجموع الموجودات النقدية / مجموع الموجودات (الزبيدي، 2011: 69)
	2- الربحية	نسبة هامش صافي الربح =صافي الربح بعد الفوائد والضرائب / مجموع الإيرادات(فهد، 2015: 59) معدل العائد على الموجودات=صافي الدخل/مجموع الموجودات & Mishkin Eakins, 2018:43 معدل العائد على حق الملكية = صافي الدخل/ حق الملكية 1999:63 Hempel & Simonson,

8-1- البرامج والأساليب الإحصائية statistics methods تم استخدام برنامج (SPSS 24) وبرنامج EViews

(12) فضلا عن استخدام أسلوب اختبار الفرضيات وحساب قسمة المؤشر الإحصائي [Phillips-Perron(PP)]

في التحليل الإحصائي

2- دراسات سابقة Previous Studies

مما لا شك فيه أن الدراسات السابقة لها دور مهم في أي دراسة جديدة، كونها تساهم في التعرف على المناهج والأساليب البحثية المستخدمة ومعرفة اهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات وهذا الأمر يعد مرحلة ضرورية ومهمة الي دراسة علمية كحلقة اتصال بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة وقد حظيت دراسة العالقة بين الهيكل والأداء الماليين باهتمام كبير من قبل الباحثين وكما يلي:

2-1 الدراسات المحلية والعربية

1- دراسة النجار، 2013، بحث منشور: مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في عنوان الدراسة بورصة فلسطين، دراسة تحليلية قياسية الهدف من الدراسة اختبار أثر الرفع المالي في الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وأن الدراسة كانت لـ 20 شركة مساهمة، المتغيرات المستقلة: نسبة الرفع المالي. المتغيرات المعتمدة: نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة العائد على المبيعات ونسبة نمو المبيعات والقيمة السوقية للشركة تم حسابها على وفق نموذج (Tobin q s) النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود أثر سلبي للرفع المالي في مقاييس الأداء المتمثلة بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية والعائد على المبيعات ونمو المبيعات وأن هذا الأثر يمتد لعدة سنوات سابقة، وكذلك هناك أثر سلبي للرفع المالي على القيمة السوقية للشركة ويمتد هذا الأثر لعدة سنوات لاحقة.

2- دراسة ناصح، 2014، رسالة ماجستير: " تحليل العلاقة بين هيكل التمويل والأداء المالي والعوامل المؤثرة فيها " دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2004 2011. دراسة تحليلية قياسية الهدف من الدراسة الكشف عن العلاقة بين هيكل التمويل للشركات والأداء المالي وأن الدراسة كانت لـ 43 شركة. المتغيرات المستقلة: نسبة المديونية. المتغيرات المعتمدة: نسبة العائد على الموجودات والقيمة السوقية، العوامل الوسيطة: حجم الشركة، عمر الشركة، المخاطرة. النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو أن التمويل بالديون له تأثير في زيادة ربحية السهم حيث أن كلفة التمويل بالديون تقلل من الدخل الخاضع للضريبة ومن ثم تحقق الوفرة الضريبية التي تزيد من العائد على السهم.

3-دراسة عليوي، 2019، رسالة ماجستير: أثر الرفع المالي على الأداء المالي " دراسة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للمدة 2013-2017، الهدف من الدراسة البحث في أثر الرفع المالي على الأداء المالي في الشركات المدرجة في سوق عمان المالي كانت لـ 49 شركة المتغيرات المستقلة: نسبة المطلوبات إلى حقوق الملكية. متغيرات الدراسة المتغيرات المعتمدة: نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية. النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود أثر للرفع المالي في الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية، في حين تبين عدم وجود أثر للرفع المالي في الأداء المالي المقاس بالعائد على الموجودات

2-2 - الدراسات الأجنبية

1- دراسة، Hoffmann 2010 بحث منشور: and Performance in the US Banking Industry. Structur Capital

. "الهيكل المالي والأداء المالي " دراسة تجريبية في المصارف الأمريكية الصناعية، الدراسة كانت لـ 11 مصرفا المدرجة في بورصة الولايات المتحدة الأمريكية للمدة 1995 - 2007 الهدف من الدراسة هو. التعرف على العالقة بين رأس المال المصرفي والعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية. متغيرات الدراسة المتغيرات المستقلة: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموجودات ونسبة معدل الخصم ونسبة مصروفات الفائدة إلى حقوق الملكية ونسبة الاستثمار بالأوراق المالية بالقيمة السوقية إلى إجمالي الموجودات. المتغيرات المعتمدة: نسبة صافي الدخل إلى حقوق الملكية. النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود

ارتباط سلبي كبير بين ربحية المصارف ونسبة رأس المال السهمي، وأن المصارف الكفوءة تمتلك نسبة منخفضة من رأس المال كون الزيادة غير المتوقعة في رأس المال يتبعها انخفاض في الربحية، وأن ربحية المصرف تتحقق من خلال التطبيق والاستخدام الفعال للتكنولوجيا الجديدة بدال من حجم محفظة استثمار المصرف.

2- دراسة Velnampy & Niresh, 2012 بحث منشور: " The Relationship Between Capital Structure & Profitability. العالقة بين هيكل رأس المال والربحية. "دراسة تحليلية قياسية الدراسة 10 مصارف في بورصة كولومبو للأوراق المالية للمدة 2002 – 2009. الهدف من الدراسة ايجاد العالقة بين هيكل رأس المال وربحية المصرف الدراسة بحجم وعينة متغيرات الدراسة المتغيرات المستقلة : نسبة الدين إلى حقوق الملكية ونسبة الدين إلى إجمالي المطلوبات. المتغيرات المعتمدة: نسبة صافي الربح ونسبة العائد على رأس المال العامل ونسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة صافي هامش الفائدة. توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط سلبي بين هيكل رأس المال والربحية باستثناء الارتباط بين الدين إلى حق الملكية والعائد على حق الملكية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن 89% من أصول قطاع المصارف في سيرلنكا ممثلة بالفروض.

المبحث الثاني

مدخل تعريفى للهيكل المالى (الهيكل التمولي)

Introductory introduction to the financial structure (financial structure)

تعد دراسة الهيكل المالى من المواضيع المهمة في مجال الإدارة المالية واكتسبت هذه الأهمية لارتباطها بأهداف الإدارة المتمثلة بتعظيم الربح والمحافظة على ديمومة المصرف. ولغرض تحقيق هذه الأهداف ينبغي استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة وبكفاءة عالية وهذا يتطلب وجود مصادر تمويل الاستغلال تلك الفرص. لذلك من مهمات الإدارة المالية اتخاذ القرار المالى الملائم وهذا القرار من القرارات المعقدة التي تتطلب الدراسة والبحث لتحديد المزيج الأمثل من مصادر التمويل الممتمك والمقترض الذي يعظم الربح ويحقق الأمان ويحافظ على بقاء المصرف في سوق الصناعة المصرفية بالمنافسة.

2-1- مفهوم الهيكل المالى (هيكل التمول) يعد قرار التمويل من القرارات الهامة التي يتم اتخاذها على مستوى الإدارة المالية في المصرف التجاري، حيث يتعلق هذا القرار بتشكيلة الديون و حقوق الملكية أي بالاختيار للهيكل المالى المناسب لمصادر التمويل المتاحة، حيث توجد عدة تعاريف مختلفة للهيكل المالى نذكر منها:

يعرف الهيكل المالى للمؤسسة على أنه هيكل مصادر التمويل أو جانب الخصوم وحقوق الملكية في كشف الميزانية العمومية. ويمكن تعريفه بأنه: يتعلق بكيفية تمويل إجمالي الموجودات أو استثمارات المؤسسة ويتمثل ذلك في الجانب الأيسر للميزانية، أي جانب المطلوبات وحقوق الملكية الذي يبنى كل وسائل التمويل التي تستخدمها المؤسسة. أي أن الهيكل المالى وهو يمثل جميع أشكال وأنواع التمويل سواء كانت ملكية أو اقتراض، وسواء كانت من مصادر قصيرة أو طويلة الأجل. ويقصد بالهيكل المالى: تشكيلة للمصادر التي حصلت منها المؤسسة على أموال بهدف تمويل استثماراتها، ومن ثم فإنه يتضمن كل العناصر التي يتكون منها جانب المطلوبات وحق الملكية سواء كانت تلك العناصر طويلة أو قصيرة الأجل.

بشكل عام هو ذلك المزيج المالى المستخدم في تمويل الاستثمارات (الموجودات) كل من التمويل الممتمك والتمويل المقترض (Chen, al et :2021:180) وعرف أيضا بأنه الأسلوب الذي يتم عن طريقه تمويل موجودات المؤسسة، فالهيكل المالى يتضمن

العناصر كل التي يتكون منها جانب المطلوبات وحقوق الملكية في الميزانية سواء كانت تلك العناصر طويلة أم قصيرة الأجل (Albart al et,2020:46) ، وهناك تعريف آخر للهيكل المالى والذي ينص على أنه توليفة مصادر التمويل

التي تم تحديدها من قبل إدارة المؤسسة لتمويل استثماراتها، (Ngoc & Thanh, 2020 : 111) وقد عرف البنك المركزي الأوروبي، فالطبقة الأولى: تبدأ برأس المال الممتلك ومكوناته فضال عن سندات الدين طويلة الأجل، تليها الطبقة الثانية : التي تتكون من أموال المودعين، إذ أشار البنك المركزي الأوروبي إلى أنه من المفترض أن تكون أموال المودعين مستقرة في أغلب الهيكل المالي المصرفي بأنه " قيام المصرف بتمويل ميزانيته من خلال عدة مصادر وهذه المصادر تكون موزعة على ثلاث طبقات -الظروف- فهي أما تكون بإشعار سابق أو ودائع تحت الطلب، وتليها الطبقة الثالثة: التي تتكون من مصادر التمويل قصيرة الأجل كالقروض ذات الأجل القصيرة وودائع المنظمات الكبرى وشهادات الإيداع فضلا عن اتفاقيات إعادة الشراء وقد أشار إلى أن مصادر التمويل قصيرة الأجل قد تتغير بسرعة على وفق ظروف السوق والتدفقات النقدية "(Bank Central European 2009:8).

2-2- مكونات الهيكل المالي في المصارف التجارية :f inancial the banks commercial in structure of components تستمد المصارف التجارية مواردها التي تعتمد عليها في ممارسة نشاطها الأساس من مصادر متعددة، تنقسم إلى مصادر تمويل داخلية (ذاتية) والتي تمثل التزام المصرف تجاه أصحاب رأس ماله. ومصادر تمويل خارجية والتي تمثل التزام المصرف تجاه عملائه والمقرضين. ويمكن تلخيص مصادر تمويل المصارف التجارية بالآتي :

2-1- المصادر الداخلية (الذاتية) Internal Sources : تتمثل مصادر التمويل الداخلية في المصارف التجارية برأس المال الممتلك أو ما يسمى بحقوق الملكية وتعد مصادر تمويل طويلة الأجل وهي كالاتي :

1-1- حقوق الملكية Rights Equity : يشكل رأس المال الممتلك جزءا من السيولة في المصرف ويمثل خط الدفاع فيه، كونه يعمل على تعزيز سمعة المصرف ومكانته المالية في السوق من خلال حمايته من أي مشكلات مالية قد تعترض إدارته وتؤدي إلى انخفاض قيمة أي بند من بنود موجوداته. فدوره الرئيس يتمثل بتمويل الموجودات السائلة والثابتة وبالأخص الصغيرة نسبيا مقارنة بحجم موجودات المصرف. ومن ثم فهو يعد مصدر ثقة كبيرة للمودعين كونه يعمل على تأمين وحماية الأموال المودعة (Fauziah al et., 2020: 125) ويضم هيكل رأس مال المصرف التجاري البنود الآتية :

1- رأس المال المدفوع (الأسهم العادية والممتازة Stocks) Capital Contributed and Commo Preferred يتمثل رأس المال المدفوع بالمبالغ المالية التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع المؤسسين والمساهمين في بداية إنشائه، ويعد النواة الأولى لموارد المصرف المستخدمة لتغطية نفقات التأسيس وكذلك لتمويل نشاطه المتمثل بتكوين ما يلزمه من الموجودات الثابتة وتسيير أعماله من حيث عمليات الإقراض والاستثمار، ويشكل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع المصادر المالية التي يحصل عليها (Mahfud.2017 : 2).

2- الاحتياطات Reserves: هي استقطاعات من الأرباح الصافية السنوية التي حققها المصرف لمقابلة طارئ محدد فتتراكم على مر السنوات بشكل احتياطات لتساعد على ممارسة كل أعمالها (Arnold & Hudgins, 2007: 387) (والحسنى والوروي، 2008: 83). يحتفظ بها المصرف وعدم توزيعها؛ لتدعيم مركزه المالي تحوطا من مخاطر عدم التأكد والتقديرات الحكيمة، أو لتحقيق مقاصد خاصة مفيدة للمصرف في المستقبل وسوف تساهم في تعظيم القيمة السوقية للمصرف وهي تنقسم إلى الآتي :

- الاحتياطات الرأسمالية Reserves CReserves : تنجم عن إعادة تقييم موجودات البنك مثل المباني وغيرها، والتي قد تكون مضت مدة طويلة على شرائها، فيعاد تقييمها لتتلاءم مع سعر السوق الجاري، وقد تنجم عند إصدار المصرف أسهما جديدة للاكتساب بقيمة أعلى من قيمتها الأسمية، فهذه الزيادة عن قيمة الأسهم الأسمية تمثل هذه

الاحتياطيات وتسمى باحتياطيات علاوة الإصدار ويستخدمها المصرف لتدعيم مركزه المالي. (Martan & Adiwahana 2018 : 179)

– الاحتياطيات القانونية **Reserves R Reserves R** : التي تفرضها السلطات النقدية على البنوك، فهي عبارة عن اقتطاع نسبة

معينة من الأرباح الصافية التي حققتها البنوك لتبقى داخل البنك ولا توزع بأي شكل من الأشكال، وتحدد هذه النسبة تبعا للأوضاع الاقتصادية ولقانون الدولة التي يوجد فيها البنك.

– الاحتياطيات الخاصة الاختياريّة: **Reserves Special** : وهي احتياطيات تكونها البنوك من تلقاء نفسها من غير أن يفرضها عليها القانون تحقيقا لغرضين : – تدعيم المركز المالي للبنك في مواجهة المتعاملين والجمهور – مواجهة كل خسارة في قيمة أصول البنك. (Comporek, 2018: 18)

3- الأرباح المحتجزة: **Earnings Retained** والتي تم احتجازها ولم توزع على المساهمين (بناء على موافقتهم) أو الاكتفاء بتوزيع جزء منها بقرار من مجلس إدارة المصرف، وتمت إضافتها إلى الموارد الدائنة فيه لغرض مواجهة المقترضات الإضافية للأمان والتي قد ترى إدارة المصرف ضرورة لها على وفق طبيعة نشاطه وأعماله (2 : 2018 Bal, et al) وتمثل الأرباح المحتجزة مصدرا رئيسا للتمويل الذاتي في المصرف إذ تستخدم في مجالات التوظيف المختلفة كتتمية قوة المصرف الإرادية لتوسيع مجال نشاطه (Alves)، 3:2018 وتتلاءم سياسة الاحتجاز مع مصلحة كبار المالكين للمصرف؛ لأن احتجاز الأرباح يؤدي إلى ارتفاع قيمة الأسهم العادية في السوق المالي، فضلا عن ملاءمتها مع توجيهات البنك المركزي كونها تدعم السيولة وتزيد من معدلات حماية الأموال المودعة (Tariq al et : 682). 2014.

4- المخصصات: **Provisions** المخصص هو مبلغ مالي يتم اقتطاعه من إيراد المصرف سواء تحققت أرباح أم لم تتحقق خلال المدة المالية لمقابلة اي خطر غير محتمل يمكن أن يواجهه في المدة المالية المقبلة: (Ng, 2020:3) ويعد هذا المخصص مصدرا للتمويل الذاتي في المصرف وخاصة المخصصات ذات الصفة التمويلية مثل : مخصص استهلاك الأصول ومخصص مقابلة النقص في قيمة الأصول ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكذلك مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية. والمخصصات أيضا تعد سرية وتظهر في ميزانية أو سجلات المصرف (نزيهة وعبدلي، 2016 : 45)

2-2- المصادر الخارجية External Sources

توفر المصادر الخارجية الجانب الأكبر من الأموال اللازمة لتشغيل المصرف والقيام بأنشطته المختلفة وتتمثل بمصادر تمويل قصيرة وطويلة الأجل توفر المصادر الخارجية الجانب الأكبر من الأموال اللازمة لتشغيل المصرف والقيام بأنشطته المختلفة وتتمثل بمصادر تمويل قصيرة وطويلة الأجل وهي كالاتي:

2-1- مصادر التمويل قصيرة الأجل: **Sources Financial Term – Short** تتمثل هذه المصادر بالودائع والقروض قصيرة الأجل ومن أجل الإحاطة بها سيتم تناولها تباعا.

1- الودائع **Deposits** : تعد الودائع أهم مصدر من مصادر التمويل في المصارف، فهي الشريان الحيوي الذي يمد المصرف بالأموال، إذ يعتمد عليها في عمليات الإقراض بشكل أساس لغرض تحقيق أرباح من خلال معدلات الفائدة التي تفرضها على القروض وعمليات التنمية للموارد المالية (Yakubu & Ünvan. 2020: 2) لذلك لجأت أغلب المصارف إلى استخدام سياسة التسويق المصرفي لجذب الودائع بشتى الطرائق بسبب شدة المنافسة بينها. وتعرف الودائع

بأنها الأموال المصرح بها بأي عملة كانت والتي يتم إيداعها في المصرف وتكون واجبة الأداء عند الطلب أو في تاريخ الاستحقاق المعلوم (666 : Do. al..2021).

- الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب): هي الأموال التي يودعها الأفراد أو الهيئات لدى المصرف بحيث يمكن سحبها في أي وقت يشاء ومن دون إخطار سابق منهم بموجب أوامر يصدرها المودع إلى المصرف يتم الدفع بموجبها له أو لشخص آخر يعينه في الأمر الصادر منه إلى المصرف، وهذه الودائع لا تحمل فائدة لذلك تعتبر من المصادر الأقل كلفة (Bessis. 2015:39) وأن ارتفاع مقدار الودائع يعني زيادة قدرة المصرف على خلق الائتمان، ومن ثم تحقيق الأرباح (Ross .Hudgins, 2007:387).

- ودائع التوفير (ودائع الادخار): هي الأموال التي يحتفظ بها أصحابها لدى المصارف لغرض الادخار، وتدفع ودائع التوفير فوائد عادة أقل من أسعار الفائدة في السوق وليس لها تاريخ استحقاق معين، وعادة يمكن سحبها عند الطلب (Fabozzi, 2010:44).

- الودائع لأجل: يتميز هذا النوع من الودائع بأن له تاريخ استحقاق محدد يتم الاتفاق عليه بين المودع والمصرف (67 : Mishkin & Eakins 2018).

2- الاقتراض Borrowing : تعتمد معظم الشركات على التمويل المقترض فضلا عن التمويل بالملكية لتمويل عملياتها (Atrill. 2017 :250). وهي كما يأتي :

- الاقتراض من المصارف التجارية : Banks Commercial from Borrowing يعد هذا المصدر أحد أهم مصادر التمويل التي تلجأ إليها المصارف التجارية عند مواجهة حالة عجز في السيولة أو عندما تكون بحاجة إلى أموال لغرض توظيفها، ويمثل هذا النوع من الاقتراض بعدة صور أهمها شهادات الإيداع وفائض الاحتياطي الإلزامي فضلا عن اتفاقيات إعادة الشراء والقروض المباشرة التي لا تتجاوز مدتها سنة، ومع أهمية مصدر التمويل هذا إلا أنه قد يعطي فكرة عن ضعف المركز المالي للمصرف المقترض نظرا لأن ظروف المصارف متشابهة نوعا ما (Gregorić et al, 2014 : 67).

- الاقتراض من البنك المركزي : Bank Central from Borrowing يلجأ المصرف التجاري للاقتراض من البنك المركزي في حال زيادة طلبات الاقتراض من المصرف بشكل لا يستطيع مواجهتها أو في حال انخفاض مستوى السيولة النقدية إلى الحد الذي يهدد قدرته في مواجهة طلبات السحب على الودائع ومن ثم فالبنك المركزي يدعم مركزه المالي من خلال هذه القروض التي لا تزيد مدة سدادها عن السنة (Yakhshibaev, 2011:60) باعتبار أن إحدى وظائف البنك المركزي الأساسية هي الملجأ الأخير للاقتراض والتي تفرض على البنك المركزي تقديم التمويل إما بصورة مباشرة للمصارف التجارية من خلال القروض أو توفير السيولة من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية لديها.

2-2- مصادر التمويل طويلة الأجل : Sources Financial Term – Long : هي مصادر التمويل التي تستحق السداد لمدة من سنة فأكثر، وتتضمن الديون طويلة الأجل للشركات قروض طويلة الأجل وإصدار السندات والاستئجار (Damodaran,2012:63)

وأن المصارف التي تعتمد في تمويلها على الديون طويلة الأجل تنمو بنسب أسرع من المصارف التي تعتمد فقط على مصادر التمويل الذاتي وقصير الأجل (Leon,2020 : 67) وتحصل المصارف على هذا النوع من التمويل من خلال اقتراضها من سوق رأس المال والمصارف الأخرى

1- الاقتراض من سوق رأس المال: هذا النوع من الاقتراض يلجأ له المصرف لتدعيم رأس ماله وزيادة طاقته الاستثمارية، كما تعد هذه القروض حماية للمودعين من المخاطر التي يتعرض لها المصرف التجاري، ويمثل هذا النوع من الاقتراض،

إما في إصدار المصرف سندات طويلة الأجل، أو من خلال اقتراض مباشر من المصرف أو أي مؤسسة مالية أخرى غير البنك المركزي والبنوك التجارية، وفي كلتا الحالتين يدفع البنك فائدة على هذه الأموال حسب آجال استحقاقها.

2- القروض طويلة الأجل : Loans Term – Long الشكل الثاني من الديون طويلة الأجل يتمثل بالقروض المباشرة التي تتجاوز آجالها السنة الواحدة وقد تصل إلى ثلاثين عاما، ويحصل عليها من البنك المركزي أو مؤسسات التأمين أو غيرها من المصارف التجارية المدرجة في السوق لغرض استثمارها في الأصول الثابتة. وهذا النوع من القروض يكون متاح فقط للمصارف الكبيرة ذات المركز المالي القوي، إذ يصعب على المصارف الصغيرة الحصول عليها بشروط ملائمة (Ahmed&Elhadi2017:290)، وهو يمثل الأموال التي تحصل عليها المصارف عن طريق الاقتراض طويل الأجل من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. ومن الخصائص المميزة للقروض أنه يتم الاتفاق بين المقرض والمقرض على شروطه (مبلغ القرض، تاريخ الاستحقاق، معدل الفائدة) لذلك يعتبر مصدر مهم للتمويل خاصة في اقتناء الموجودات الثابتة، وقد يكون في بعض الحالات البنك المقرض هو البنك المركزي. (Atrill & McLaney, 2017 : 2).

- السندات: السند هو عبارة عن مستند مديونية تصدره الشركات ويعطى لحامله الحق في الحصول على القيمة في تاريخ الاستحقاق

كما يعطيه الحق في الحصول على عائد يتمثل في نسبة مئوية من القيمة الاسمية، وهو شهادة تشير إلى أن الشركة اقترضت مبلغا معينا من المال توافق على سداده بتاريخ مستقبلي (Siegel & Shim,2007:357).

- الاستئجار: هو أحد أشكال التمويل المتاحة أمام الشركة لتحصل على احتياجاتها من الموجودات الثابتة بدلا من شرائها لغرض إنجاز العمليات التشغيلية داخل الشركة، فيتم استعمال تلك الموجودات في العمليات بدلا من امتلاكها، كون امتلاكك لهذه الموجودات يؤدي إلى تجميد مقدار أكبر من الأموال وبالإمكان توجيهها لتسديد قروض أو استثمارها في مجالات أخرى (Atrill & McLaney2016 :612).

3- التأمينات المختلفة : Insurance Various تتمثل بالتأمينات النقدية أو تأمينات الاعتمادات المستندي التي يضعها الأفراد في المصرف (الصيرفي، 2007 : 49).

4- الأرصدة والصكوك مستحقة الدفع Fee Collection of Cheques: هذا المصدر يشكل نسبة ضئيلة من مصادر تمويل

المصارف فضلا عن أنه مصدر تمويل غير ثابت ويدرج تحت مسمى المطلوبات الأخرى. (نزيهة بعبدي، 2016 : 46)

2-3- محددات قرار التمويل للمصارف التجارية The Decision in Financing of Determinants Commercia Banks

تعمد المصارف التجارية عند اتخاذها إلى قرار يخص مواردها المالية بالزيادة إلى المفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة وهذه القرارات تتأثر بمجموعة من العوامل سيتم تناولها تباعا:

1- المرونة المالية : Flexibility Financial تشير المرونة المالية إلى مدى قدرة إدارة المصرف على تصحيح مقدار وتوقيت احتياجات المصرف المالية بالشكل الذي يمكنه من الاستجابة للاحتياجات والفرص غير المتوقعة (Brigham & Houston، 2019 :482).

2- الربحية Profitability : إن تحقيق المصرف عائد مناسب لمالكه يعد من الأهداف الرئيسة له، وتحقيق هذا العائد يعتمد على قرارات التمويل التي تتخذها الإدارة من حيث اعتمادها على أموال غيرها أو على أموال المصرف (Shrestha، 2010:24)، ومن ثم فإن المصارف التجارية تعمل على تحقيق هدف الربحية من خلال قرارين هما :

أ- قرار التمويل Decision Financing : يتعلق بتشكيلة الخصوم، أي كيفية حصول المصرف على الموارد المالية اللازمة لغرض تمويل الاستثمار بموجوداته. وينعكس أثر هذا القرار على الربحية من خلال الترتيب الأفضل لمصادر

التمويل المتمثلة (بحقوق الملكية والودائع والدائنين) بالشكل الذي يحقق أفضل عائد ممكن (Omondi & Muturi, 2013: 100).

ب- قرار الاستثمار Decision Investment : هو القرار المتعلق بتشكيلة الأصول، أي كيفية استخدام المصرف للموارد المالية المتاحة له لغرض اقتناء مختلف أنواع موجوداته (Dela al et ., 2020 : 1) ومن ثم يظهر أثر قرار الاستثمار في

الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المالية المتاحة للمصرف على مختلف أصوله بالشكل الذي يحقق التوازن في استثمار كل بند من بنود موجوداته من دون أي زيادة تؤدي إلى تعطيل هذه الموارد.

3- المخاطر Risks : إن هدف تعظيم ثروة المالك يتطلب من إدارة المصرف التوفيق بين فرص العائد المرتفع والمخاطر المترتبة عليها، فزيادة الموارد المالية عن طريق الاعتماد على أموال المصرف الذاتية تؤدي إلى زيادة ملاءمة رأس المال، في حين أن اعتماد المصرف على أموال غيره من أجل تنمية هذه الموارد يقلل من هذه الملاءمة إذ إن التمويل المقترض قد يكون أكثر مخاطرة من وجهة نظر المالك كونهم لا يستطيعون الحصول على الأرباح إلا بعد حصول المقرضين على الفوائد، وفي حال تصفية المصرف فأن المقرضين تكون لهم الأولوية في الحصول على حقوقهم من الأموال، والمنتقبين منها يوزع على الملاك العاديين (حملة الأسهم العادية). (Javed & Mirza, 2013: 46)

4- تكلفة الأموال Costs Financing : تتأثر القرارات المالية بتكلفة مصادر التمويل من حيث التمويل بأموال غيرهم أو أموال المصرف الخاصة (الذاتية). إذ تتمثل تكلفة الأموال المودعة بمعدل الفائدة الصريح الذي يدفعه المصرف لأصحاب الودائع. أما

تكلفة المصادر الخاصة التي تشتمل على الأسهم العادية والأرباح المحتجزة فتتمثل بتكلفة الفرصة البديلة من حيث الأرباح المحتجزة ومن

حيث الأسهم العادية بالعائد الذي يطلبه الملاك العاديون لقاء امتلاكهم لها (Brigam & Ehrhard , 2011:344).

5- الطاقة الاستثمارية Capacity Investment : والمقصود هنا أن حجم الأموال المعدة للاستثمار تؤثر في قرارات الإدارة المالية، فغالبا ما تنص التشريعات المحاسبية على ضرورة احتفاظ المصرف التجاري بحد أدنى من الأموال المودعة لدى البنك المركزي بشكل احتياطي قانوني. وما تجدر الإشارة إليه أن نسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها البنك المركزي على ودايع التوفير ولأجل أن تكون أقل من تلك النسبة المفروضة على ودايع المصرف الجارية والتوفير ولأجل أن تكون أقل من تلك النسبة المفروضة على ودايع المصارف.

التجارية (Nilssen)، (26 : 2014 و. (Suresh&Paul,2014:94)

6- أجل الاستحقاق Maturity Fixed : بشكل عام تفضل المصارف التجارية مصادر التمويل طويلة الأجل؛ لأنها تمكن المصرف من توظيفها في استثمارات مربحة نظرا لأجلها الطويلة. (Drechsler al et ., 2018 : 1).

7- سمعة المصرف Reputation Bank : إن مراعاة إدارة المصرف لعدم تعرض سمعة مركزها المالي للتشكيك تؤثر في قراراتها المالية. (Vig 41)، (al et. 2017،

2-4- النظريات المفسرة للهيكل المالي:

1- النظرية التقليدية (الكلاسيكية Approach Traditional 1952 : يفضل المستثمرون المؤسسات المرفوعة على المؤسسات غير المرفوعة، وأن مقدارا معتدلا من الاقتراض في المؤسسات السليمة ماليا لا يعرضها إلى مستوى مرتفع من مخاطر الهيكل المالي

الأمثل ويتحقق عند نقطة الافتراض المثلى.

2- النظريات الحديثة للهيكل المالي Structure Capital of Theories Modern

- 1- نظرية (M&M) Modigliani & Miller (1958): في ظل عدم وجود ضرائب مالية للسوق لا تؤمن بوجود هيكل مالي أمثل
- 2- M&M في ظل وجود ضرائب 1963: لأسواق غير كاملة، وهناك ضريبة تفرض على أرباح مؤسسة الهيكل المالي الأمثل يتحقق بالاعتماد الكامل على الأموال المقترضة.
- 3- نظرية التبادل Trade – off Theory 1973: قيام المؤسسة باستبدال الدين بالملكية لحين تعظيم قيمتها، إذ افترضت عدم وجود كلف لتعديل رأس المال أو قد تكون منخفضة. نسب المديونية المثلى وتتحدد من خلال التوازن بين المنافع الضريبية وتكاليف الإفلاس واللازمات المالية.
- 4- نظرية تكاليف الإفلاس Bankruptcy Costs 1973: تتفرد المؤسسات المقترضة بتحملها تكاليف الإفلاس إذا كانت المؤسسة تتبع سياسة تمويلية تعتمد أساساً على الافتراض أن ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع نسبة المديونية وانخفاض الأرباح الفعلية، ومن المحتمل أن لا تتمكن من تغطية التزاماتها المالية مما قد يعرضها إلى الإفلاس.
- 5- نظرية تكاليف الوكالة Cost of Agency 1976: يوجد صراع وكالة بين المساهمين والمديرين وبين المديرين والدائنين وإصدار الديون والأموال الخاصة يسمح بحل الصراع عن طريق تخفيض التكاليف الإجمالية للوكالة.
- 6- نظرية الالتقاط Pecking Order Theory 1961: المؤسسات تتبع ترتيب هرمي عند تمويل احتياجاتها ومشروعاتها. عدم وجود نسب محددة للمزج بين الملكية والدين وذلك لوجود نوعين من الملكية الداخلي والخارجي الأول في بداية الالتقاط والآخر في نهايتها.
- 7- نظرية عدم تماثل المعلومات Theory information Asymmetric 1977: إن الإدارة قد تكون لديها معلومات أكثر من تلك المتوافرة للمستثمرين فيستغلون هذه المعلومات لمصلحتهم أن التمويل بالأموال المقترضة أفضل بكثير من التمويل بالأسهم العادية، وهذا ليس بسبب الوفرة الضريبية على فوائد القروض وإنما بسبب التأثير السلبي لإصدار الأسهم العادية على المساهمين القدامى.
- 8- نظرية الإشارة Signaling Theory 1977: ليس بالضرورة أن تكون المعلومات التي تنشرها المؤسسات صادقة. إصدار الأسهم العادية يعد مثل إشارة سلبية، أما زيادة الدين فتعد مثل إشارة إلى المستقبل المالي الجيد للمؤسسة.
- 9- نظرية توقيت السوق Market Timing Theory 2002: إن المديرين والمستثمرين يتصرفون بالرشد والعقلانية وأن عدم تماثل المعلومات هو الدافع الأساس في إصدار الأسهم (الإصدار الأول). إن المستثمرين غير كفؤين في اختياراتهم وأن سوء التقدير هذا لدى المستثمرين يؤدي إلى توقعات خاطئة وغير منطقية (الإصدار الثاني). عدم وجود هيكل مالي مستهدف لكن يمكن للمؤسسات أن تصل إلى هيكل مالي مناسب بعد توقيت النشاطات في الأسواق النقدية والرأسمالية.
- 2-5- تكلفة الهيكل التمويلي: يقصد بتكلفة الهيكل التمويلي أي تكلفة مصادر الأموال التي يستخدمها المصرف في تمويل عملياته

المختلفة والاستثمارات ومنح الائتمان، وتؤثر تكلفة الهيكل التمويلي في اختيار مزيج الهيكل التمويلي الأمثل بالشكل الذي يضمن تخفيض تكلفة الأموال إلى أدنى حد ممكن وتحقيق الربحية وتوفير السيولة وعند مستوى مقبول من المخاطر، حيث يرتبط قرار الاستثمار الذي يتخذه المصرف بقرار التمويل لديه، وذلك بسبب أن القيام بالاستثمارات المختلفة يتوقف على كيفية التمويل وتكلفة كل مصدر من مصادر الأموال، فمثال إذا كان العائد وكانت تكلفة التمويل هي أيضاً 10%، فهذا يعني أن هذا الاستثمار يعود إلى المتوقع من استثمار معين 10% بالنفع على المصرف والذي يحقق له أي إضافة، وبالتالي ينبغي عليه في هذه الحالة إما تخفيض تكلفة التمويل بالبحث عن مصادر تمويل أقل تكلفة أو البحث عن

استثمارات ذات عائد أعلى، ووفقا لذلك ينبغي على المصرف اختيار استثماراته بالشكل الذي يحقق لها عائد مقبول وأعلى من تكلفة الأموال وعند مستوى مقبول من المخاطر.

2-6- هيكل التمويل الأمثل Structure Financing Optimal

عرف الهيكل المالي الأمثل بأنه هيكل التمويل الذي يحقق أكبر قيمة للمنشأة، وبالتالي فهو يحقق أقصى قيمة سوقية للسهم، وعرف أيضا بأنه المزيج التمويلي المناسب من المصادر الطويلة الأجل والذي يؤدي إلى تدني التكلفة الكبرى للأموال. ويمكن الوصول إلى الهيكل المالي الأمثل عندما تتساوى التكلفة الحدية الحقيقية لكل مصدر من مصادر الأموال. ويعتبر تحديد الهيكل المالي الأمثل مهمة صعبة، إذ يلعب الرأي الشخصي لمتخذ قرار تشكيل الهيكل المالي دورا مهما للغاية، وهيكل التمويل الأمثل هو الذي يحقق التوازن بين كل العوامل المؤثرة في الهيكل المالي بطريقة مناسبة، ومن السمات العامة له أنه يعود بالربح على المنشأة، وأن لا يتجاوز اقتراض المنشأة الحد الذي يهدد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ويتضمن أقل مخاطرة ممكنة، وهو هيكل مرن يتميز بالمقدرة على تعديل مصادر الأموال وكذلك عرف بأنه: "الهيكل التمويلي الذي يعمل على تخفيض تكلفة رأس مال الشركة إلى الحد الأدنى مع تعظيم قيمة الشركة أو سعر السهم في نفس الوقت" " أن طريقة التمويل بالملكة أو بالقروض تؤثر في ربحية المشروع وربحية السهم الواحد، وأنه يمكن اختيار هيكل التمويل الذي يكبر هذا الربح إلى أقصى حد، وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان اختبار هيكل التمويل الذي يحقق توازن بين الأرباح وبين المخاطر المرتبطة بهيكل التمويل.

2-7- العلاقة بين الهيكل المالي والأداء المالي في المصارف التجارية

Structure Between Relationship Performance and Financial in Commercial Bank

الدراسة أن الآراء ونتائج الدراسات قد تباينت حول العلاقة بين تركيبة الهيكل المالي والأداء المالي في المصارف التجارية، وخاصة فيما يتعلق بزيادة نسبة الودائع أو رؤوس الأموال ومن له التأثير الأكبر في أداء المصرف المالي. فنجد أن كثيرا من الدراسات تعارض زيادة رأس المال؛ كونه أكثر تكلفة من الديون فهو يحمل المصرف مستويات مرتفعة من المخاطر قد تؤدي إلى إفلاسه ومن ثم يكون له تأثير سلبي في أداء المصرف المالي بشكل عام وعلى ربحيته بشكل خاص. في حين توجد العديد من الدراسات الأخرى تؤكد المنافع الكبيرة التي تحققها زيادة رأس المال وما لهذه الزيادة من تأثير إيجابي في أداء المصرف فهي تحقق له الاستقرار والأمان كونها توفر التمويل اللازم لتمويل الأصول وتحقيق الربحية، وأكدوا أن التكلفة المبدئية التي تترتب على هذه الزيادة يمكن استردادها من خلال زيادة هامش الإقراض ومن ثم يؤدي إلى تحسين أداء المصرف المالي. أما من الناحية النظرية فكان هناك اتفاق حول المنافع الكبيرة لرأس المال لما يحققه من استقرار وأمان للمؤسسات والنظام المالي ككل. ونتيجة لما سبق ترى الدراسة أن العلاقة بين الهيكل المالي والأداء يجب أن تكون موجبة، ويجب الإشارة إلى أن المصارف هي مؤسسات يتركز عملها الأساس على قبول الودائع ومنح الائتمان، لذلك ينبغي أن تمتلك نسبة ودائع تفوق نسبة رأس المال كون المصارف بشكل عام تفضل التمويل من خلال الودائع أي من خلال كسب ثقة الزبائن والسوق. لكن هذا لا يلغي الدور المهم لرأس المال فهو خط الدفاع الأول بالنسبة للمصرف، وأن اعتماد المصرف في التمويل على الودائع أو رأس المال يكون بناء على الظروف السائدة والمخاطر التي يواجهها. فزيادة نسبة الدين أو زيادة رأس المال تعني زيادة مصادر التمويل ومن ثم زيادة الأصول المنتجة للعائد. لكن تحقيق هذا العائد يتوقف على كفاءة إدارة المصرف في إدارة هيكلها المالي وتحقيق الموازنة بين تكاليف ومنافع مصادر التمويل الذاتية والخارجية والعمل على توظيفها في استثمارات ذات عوائد مناسبة.

المبحث الثالث: الأداء المالي (الربحية والسيولة) ومؤشراته

Financial performance (profitability liquidity) and its indicators

3-1- الأداء المالي Financial performance

الأداء يعد من المفاهيم الجذابة التي تحمل في طياتها نكهة العمل وروعه والجهد الهادف، وهو يقترح فصل العمل الجيد عن السيئ، وبذلك أصبح الأداء من المفاهيم الأساسية للمديرين في كل المستويات الإدارية، ويعود مصطلح الأداء إلى الكلمة اللاتينية (performer) إلا أن اللغة الإنكليزية اعطت لهذا المصطلح معنى واضح ومحددا وهو (-to perform) الذي يعني تأدية أو إنجاز العمل أو تنفيذ مهمة أو القيام بعمل يساعد بالوصول للأهداف المحددة، ثم جاء مصطلح performance وهو المقابل لكلمة الأداء (العطار 2020: 28) والذي يعني التنفيذ الفعلي لمراحل العمل أي درجة أو مستوى المهارة والمجهود المبذول في التنفيذ، فهو صورة حية تعكس الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمنظمة واستغلالها بالكيفية التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها المحددة (الحسيني والدوري، 2000: 231)، أي الحصول على الموارد بأعلى جودة وأقل كلفة والكفاءة والعقلانية في استعمال الموارد" (سعودي، 2018: 3). نستنتج مما تقدم بأن الأداء المالي "هو تعبير عن مدى قدرة المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمصادر أموالها بفاعلية وكفاءة من خلال المواءمة أو التوافق بين قرارات الاستثمار التمويل بصورة مثلى أي (بأعلى عائد وأقل كلفة) وفقا لمبدأ العائد والمخاطرة.

أما الأداء على مستوى المصارف فهو لا يختلف كثيرا عن مؤسسات الأعمال الأخرى، حيث إن مؤشرات الأداء متقاربة القياس ولكن الفرق هو أن جزءا كبيرا منه يقاس ويحلل وفق المنظور المالي، فالتفوق وفق هذا المنظور يضمن للمصرف مركزا تنافسيا متفوقا ويفتح أمامه آفاقا للانطلاق نحو تعزيز ذلك المركز وتطويره، إذ إن تحقيق الأداء المالي والمركز المالي للمصرف وفق المعايير التي تلائمه، ومقارنة ما تحقق من الأهداف مع الخطة الموضوعة سلفا لتشخيص الانحرافات واتخاذ الوسائل الكفيلة بمعالجتها يعدان وجهين لعملة واحدة (Sinkey JR, 2002; 2)، وأن التباين في الأداء ناتج عن الأسلوب الذي تم به توظيف الموارد من أجل خلق مزايا تنافسية في مختلف النشاطات، وأن الأداء يتحقق بالتوافق بين بيئة الأعمال والفاعلية في استغلال الموارد المتاحة (Johnson & Scgoles, 2005: 177). أو هو انعكاس لقدرة المصرف وقابلية على تحقيق الأهداف من خلال استعمال الموارد المالية وغير المالية، الاستغلال الأمثل في الاستثمار (Al Hawary, 2011: 39)

3-2- مؤشرات الأداء المالي ونسبها Financial performance indicators

تعد مؤشرات الأداء المالي المصرفي أداة جوهرية وفعالة لتحقيق وضمان الاستقرار المالي وتحقيقا لمبدأ السلامة المصرفية، وبناء قطاع مالي ومصرفي سليم وآمن وفعال ينسجم وتطورات العمل المصرفي وتعقيدهاته وتنوع عملياته. وانطلاقا من هذا المبدأ حرصت السلطات الرقابية والإشرافية (البنوك المركزية) دائما على اعتماد مؤشرات لتقييم الأداء المالي والتشغيلي للمصارف التجارية بحيث تكون مساندة وداعمة لعملية الرقابة والإشراف المصرفي، وتساعد في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، هذا وسنعمد في تقييم أداء المصارف العراقية عينة الدراسة من خلال هذه المؤشرات وفقا لتصنيف كل من:

- 1- تصنيف البنك المركزي العراقي: وذلك بالاعتماد على دليل تصنيف المصارف العراقية على وفق معايير نموذج Camels لسنة 2009 والمعتمد من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي لسنة 2011.
- 2- تصنيف مؤسسة ACCION: هي مؤسسة عالمية غير ربحية تأسست عام 1961، عملها مشابه لعمل وكالات التصنيف الدولية، وهي تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وتنتشر فروعها في 23 دولة في أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. وهذه المؤشرات هي:

3-2-1 مؤشرات الهيكل المالي

1- هيكل الملكية (كفاية رأس المال) **capital adequacy** : يعد رأس المال أحد العوامل الأساسية لأداء المصارف إذ يعرف بأنه مقدار الأموال المتاحة لدعم أنشطة المصرف والعمل كحاجز وقائي يمنع تسرب الخسائر التي يتعرض لها المصرف إلى أموال المودعين، فهو مثل مصدر يوفر الحماية عن طريق استقرار المصرف وكفاءته (Ongore, 2013: 240). أما الكفاية: فهي تجسد مدى السلامة المالية للمصرف لغرض تعزيز ثقة أصحاب المصلحة من مستثمرين ودائنين، وتنعكس ما إذا كان المصرف قادراً على مواجهة الصدمات غير المتوقعة التي تواجهه في المستقبل (الموسوي وآخرون، 2018: 177) فكفاية رأس المال: تتمثل بالعلاقة التي تربط الموارد المالية

المتاحة أمام المصرف بالمخاطر المحيطة به وتستخدم للتعرف على الملاءمة المالية للمصرف وأوزان هذا المؤشر وفق تصنيف البنك المركزي كما في الجدول (2). وهناك مجموعة نسب مالية معتمدة لتقييم كفاية رأس المال: كلما ارتفعت هذه النسبة كان أفضل وهي (الأفضل) باعتبارها تظهر درجة أو مستوى هذا المؤشر أقرب ما يكون للواقع العملي :

جدول (2) أوزان كفاية رأس المال وفق تصنيف البنك المركزي العراقي: كلما ارتفعت النسبة كان

مستوى التصنيف	1	2	3	4	5
النسبة المعيارية	>%12	%12	≥%10	≥%8	<%8

المصدر: (البنك المركزي العراقي، دليل تصنيف المصارف العراقية على وفق معايير CAMEL, 2009: 17)

1-1- نسبة رأس المال الممتلك / مجموع الودائع فإذا كانت نسبة رأس المال إلى الودائع مرتفعة نسبياً، فهذا يعني حماية للمودعين قد تعوضهم عن المخاطر الإضافية الناجمة من الزيادة في الموجودات الخطرة (المخلفي، 2004: 16).

1-2- نسبة رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات: وهي النسبة التي أوجدتها مؤسسة التأمين على الودائع الأمريكية في عام 1930 (Dang, 2011: 18) وأنها تستخدم من قبل وكالات التصنيف الائتمانية (النعيمة، 2017: 325) فزيادتها تعني تحقيق الحماية الأفضل للمودعين (مكطوف وحازم، 2020: 184).

1-3- نسبة رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة: تبين هذه النسبة قدرة رأس المال على مواجهة مخاطر القروض الناشئة عن احتمال عدم وفاء المقترضين لالتزاماتهم، أو مخاطر هبوط القيمة السوقية لاستثمار المصرف في الموجودات الخطرة (طالب والمشهداني، 2011: 88) والمقصود بالموجودات المرجحة بالمخاطرة (هي كل موجودات المصرف باستثناء النقد في الصندوق والأرصدة النقدية لدى البنك المركزي والأرصدة النقدية لدى المصارف والسندات الحكومية (أبو حمد والجبوري، 2005: 150).

2- الرفع المالي (المديونية) **Leverage (indebtedness)**: وهو يعني إلى أي مدى يستخدم المصرف التمويل لموجوداته عن طريق الديون أي (مقارنة الأموال المقدمة من غيره -من القروض-) بتكاليف ثابتة التي يتوجب على المؤسسة المالية (المصرف) دفعها بالأموال المقدمة من مالكي المصرف (أبو حمد والجبوري، 2005: 290) بمعنى أن الرفع المالي "مرتبط بهيكل التمويل وكلما زاد اعتماده على مصادر خارجية للتمويل زادت درجة الرفع المالي. ويقوم هذا من خلال النسب الآتية وهي الأشهر استخداماً من قبل مؤسسات التقييم:

2-1- نسبة مجموع المطلوبات / مجموع الموجودات: تقيس النسبة المؤتوية من مجموع الموجودات التي مولت بتمويل مقترض، وأن ارتفاع النسبة تعني أن أكثر موجودات المصرف مولت بتمويل مقترض نسبة إلى التمويل الممتلك، ويفضل الدائنون نسبة مديونية واطئة لأنها تؤمن لهم حماية أكثر في حالة تعرض المصرف لأزمات مالية (العامري، 2013: 79).

2-2- مجموع المطلوبات / مجموع حق الملكية: تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في موجودات المصرف بالمقارنة مع مساهمة المالكين، إذ يحصل المصرف على موجوداته من أموال المالكين ومن الديون المقترضة من الدائنين، ومساهمة المالكين بالجزء الأكبر من هذه الأموال يزيد من اطمئنان الدائنين قدرة المصرف بتسديد التزاماته (العامري، 2007: 112)

2-3- مجموع حق الودائع / مجموع حقوق الملكية: ويعني ارتفاع هذه النسبة ازدياد مخاطر سيولة المصرف وانخفاض متانة رأس ماله (الشماع وعبد الله، 1990: 88).

2-2-3- نسب مؤشرات الأداء المالي للمصرف في السيولة والربحية

1- السيولة **Liquidity**: وهي تتمثل "بقوة المصرف على تسييل موجوداته عند الضرورة بسرعة وسهولة ووفق قيمتها السوقية ولكونها من

أهم وسائل وقاية المصرف من مخاطر الإفلاس بالإضافة لاعتمادها من قبل السلطات الإشرافية كمؤشر حيوي ولا يمكن الاستغناء عنه في تقييم أداء المصارف، فهي تعكس قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري للنقد سواء لتلبية سحبوات الزبائن العادية أو المفاجئة اليومية من ودائعهم ولتمويل الزيادة في الموجودات وتلبية طلبات الائتمان من القروض (Machiraju,2008;187). وتهتم المصارف بالسيولة أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة وذلك لسببين: الأول: أن نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جدا والثاني: أن قسما كبيرا من مطلوباتها (الودائع) يتألف من التزامات قصيرة الأجل (أبو حمد والجبوري، 2005: 225)، وأن أوزان هذا المؤشر حسب الجدول (2-3) وتقاس السيولة من خلال النسب الآتية: "كلما ارتفعت هذه النسبة كان أفضل.

جدول رقم (3) أوزان جودة السيولة وفق تصنيف البنك المركزي العراقي

مستوى التصنيف	1	2	3	4	5
النسبة المعيارية	≥ 20%	≥ 10%	≥ 5	≥ 1	سالبة

المصدر: (البنك المركزي العراقي، دليل تصنيف المصارف العراقية على وفق معيار CAMEL، 2009: 19)

1-1- نسبة الرصيد النقدي = الموجودات النقدية/ إجمالي الودائع: تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الموجودات النقدية على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، وهي ما تعرف (بالاحتياطيات الأولية) التي يمتلكها المصرف دون أن يكتسب منها عائدا (أبو حمد والجبوري، 2005: 241) فالعلاقة طردية بينها والسيولة.

1-2- نسبة السيولة القانونية = مجموع الموجودات النقدية وشبه النقدية / مجموع الودائع × 100: وهي تبين مدى قدرة كل من الموجودات النقدية (الاحتياطيات الأولية) والموجودات شبه النقدية (الاحتياطيات الثانوية) على الوفاء بالتزامات المصرف المالية (هندي، 2010: 412) لذا فإن ارتفاع هذه النسبة عن النسبة المعيارية التي عينها البنك المركزي يعني ضمانة أكيدة لحقوق المودعين وابتعاد البنك عن حالة العسر (الزبيدي، 2011: 69).

1-3- معامل السيولة = الموجودات النقدية / مجموع الموجودات × 100: وهي تعبر عن وضع السيولة الإجمالي للمصرف وفي مواجهة الطلب على النقدية (الموسوي وآخرون، 2018: 181) وهذه النسبة تعد مقياسا لهيكل استحقاق محفظة الموجودات ومن العوامل المؤثرة بمخاطر الفشل المالي للمصرف (Mohmed,2015:13)، فزيادتها تعني توفر أرصدة نقدية لدى المصرف من دون تشغيل مما يقلل العائد النهائي وبالعكس.

2-الربحية **Earnings**: هي أحد العناصر المهمة لضمان بقاء المصرف، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الموجودات، ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الموجودات كنقطة البداية لتقييم الأرباح

(Saeed & Other,2019:6) وتمثل الفرق بين العوائد التي حققها المصرف والتكاليف التي ينفقها، فهي مقياس كمي لمدى قدرة الإدارة على توظيف مصادر أموالها بكفاءة لخلق القيمة للمساهمين وزيادة وتحسين رأس المال، إذ إن تمكن المصرف من تحقيق الاستقرار في الأرباح يؤدي إلى بناء الثقة في نفوس المودعين (Guan & Other,2019:24) وأوزان تقييم الربحية كما بالجدول (4).

جدول (4) أوزان تقييم الربحية وفق تصنيف البنك المركزي العراقي

مستوى التصنيف	1	2	3	4	5
النسبة المعيارية	>2,5%	≤2,5%	≤1,5%	≤0,5%	سالبة

المصدر: (البنك المركزي العراقي، دليل تصنيف المصارف العراقية على وفق معايير CAMEL, 2009:18

ولتقييم عنصر الربحية يتم استخدام النسب الآتية: "كلما ارتفعت هذه النسبة كان أفضل وحسب الجدول".

2-1- نسبة هامش صافي الربح = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب / مجموع الإيرادات: تقيس هذه النسبة ربحية الدينار الواحد من إيرادات المصرف السنوية، بحيث كلما زادت هذه النسبة كلما تحسن الأداء التشغيلي للمصرف نتيجة لتحقيق معدلات أعلى من الأرباح إلى إجمالي الإيرادات (فهد، 2015: 59) وهي تبين قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتقليل الضرائب؛ لأن صافي الربح يساوي إجمالي الإيرادات مطروحاً منها التكاليف (المخلفي، 2004: 53).

2-2- معدل العائد على الموجودات = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات: يقيس هذا المعدل صافي الدخل الذي يحصل عليه المساهمون من استثماراتهم لأموالهم في المصرف، ويعتمد إلى حد كبير على حجم الأرباح التي تتحقق من الموجودات، ويسمى هذا المعدل أيضاً (العائد على الاستثمار)؛ لأنه المقياس لربحية استثمارات المصرف القصيرة والطويلة الأجل (Mishkin & Eakins,2012:411).

2-3- معدل العائد على حق الملكية = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب / حق الملكية: يعد الأكثر أهمية للربحية وهو يقيس كفاءة

المصرف في استغلال أمواله المملوكة وقدرتها في توليد الأرباح (Hempel & Simonson,1999:63) حيث يبين مقدار ما يحصل عليه الملاك من أرباح؛ نتيجة لاستثمار أموالهم في المصرف، وتتمثل تلك الأموال في (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة) وارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة إدارة المصرف (Mishkin & 38) (Eakins,2018:4).

المبحث الرابع / الجانب العملي التطبيقي

4-1- تحليل مؤشرات الهيكل المالي للمصارف

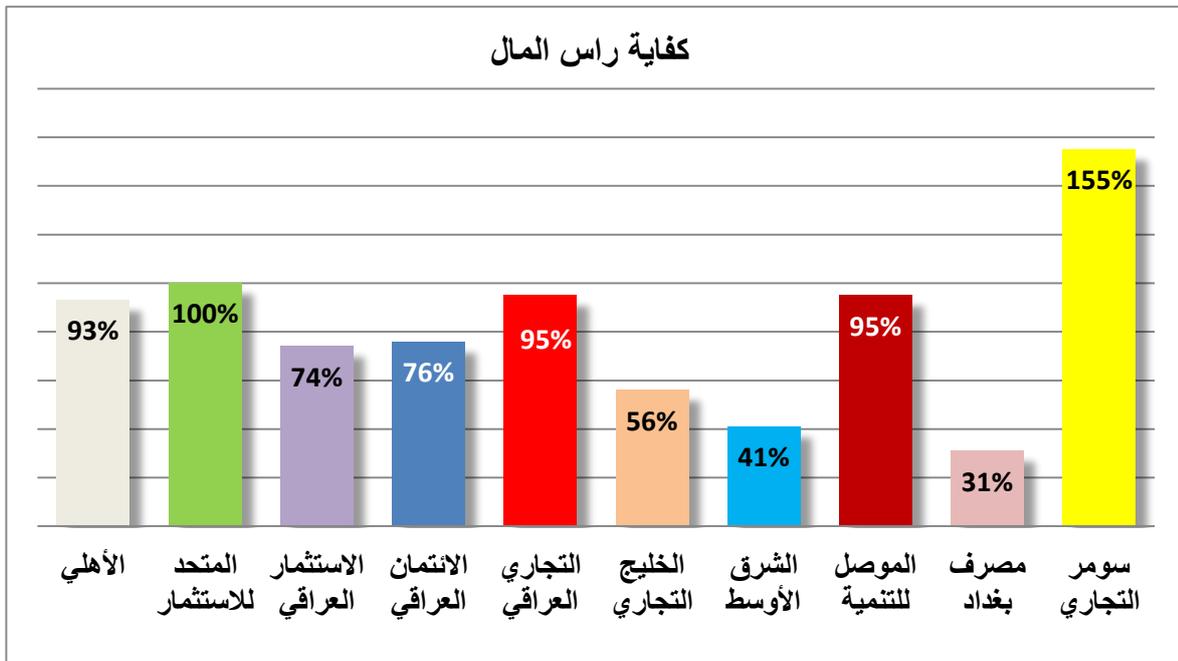
1-1- تحليل ومقارنة التقييم الكلي لكفاية رأس المال: الجدول (5) في أدناه يبين نسبة كفاية رأس المال الإجمالية والمعبر عنها من خلال نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع (1) ونسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات (2) ونسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة (3) للمصارف عينة الدراسة للمدة (2004-2020) وكما مبين في أدناه.

جدول (5) مؤشر كفاية رأس المال الإجمالية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2004-2020)

Mean		المصارف التجارية الخاصة						المصارف
		المعادلة (3)		المعادلة (2)		المعادلة (1)		
CI	Ratio	CI	Ratio	CI	Ratio	CI	Ratio	
1	93%	1	%123	1	%45	1	%110	الأهلي
1	100%	1	%86	1	%61	1	%152	المتحد للاستثمار
1	74%	1	%110	1	%37	1	%74	الاستثمار العراقي
1	76%	1	%103	1	%37	1	%88	الائتمان العراقي
1	95%	1	%87	1	%50	1	%149	التجاري العراقي
1	56%	1	%59	1	%36	1	%73	الخليج التجاري
1	41%	1	%53	1	%24	1	%45	الشرق الأوسط
1	%95	1	%89	1	%47	1	%150	الموصل للتنمية
1	31%	1	%49	1	%19	1	%26	مصرف بغداد
1	155%	1	%150	1	%64	1	%251	سومر التجاري

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف المختارة للمدة (2004-2020)

نلاحظ من الجدول في أعلاه بأن هناك نموا مرتفعا وواضحا في هذه النسبة للمصارف المدروسة خصوصا للسنوات الأخيرة إذ وصلت إلى حدود بلغت أضعاف الحد الأدنى لمعايير البنك المركزي العراقي ومعايير اللجنة بازل 3 للرقابة المصرفية، وذلك لقيام المصارف برفع مبلغ رأس مالها المدفوع إلى مبلغ 250 مليار دينار امتثالاً لأوامر البنك المركزي العراقي مندو العام 2014، وهذا ما يؤكد اعتماد المصارف على أموالها الذاتية القادرة على امتصاص المخاطر المتوقعة والحد منها كما بالشكل (2).



الشكل (2) مؤشر كفاية رأس المال للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة للمدة (2004-2020)

2- تحليل ومقارنة التقييم الكلي لمؤشر الرفع المالي: الجدول (6) في أدناه يبين نسبة جودة الرفع المالي الإجمالية والمعبر عنها

من خلال نسبة (مجموع المطلوبات/ مجموع حقوق الملكية) (1) ونسبة (مجموع المطلوبات / مجموع الموجودات) (2) ونسبة (مجموع الودائع / مجموع حقوق الملكية) (3) بوصفها معياراً عن درجة الرفع المالي للمصارف المختارة للمدة (2004-2020).

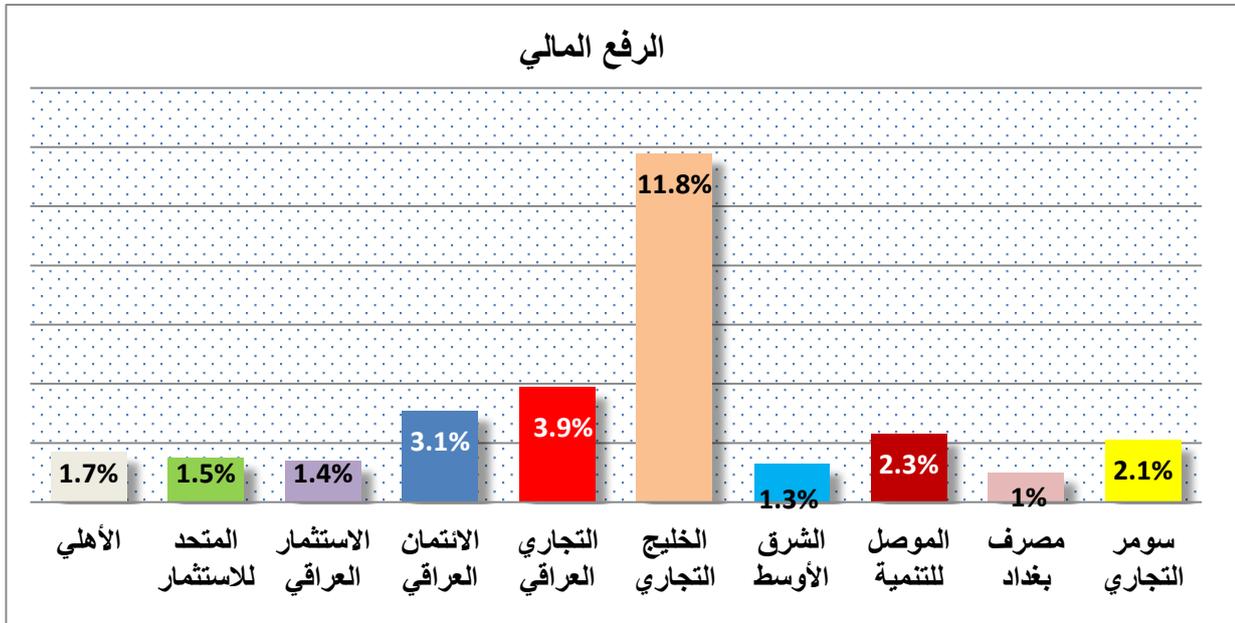
جدول (6) مؤشر نسب الرفع المالي للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة للمدة (2004-2020)

Mean		المصارف التجارية الخاصة						المصارف
		المعادلة (3)		المعادلة (2)		المعادلة (1)		
CI	Ratio	CI	Ratio	CI	Ratio	CI	Ratio	
1	17%	1	1.8%	1	1.6%	1	1.6%	الأهلي
1	15%	1	1.2%	1	1.53%	1	1.8 %	المتحد للاستثمار
1	14%	1	1.12%	1	1.74%	1	1.27%	الاستثمار العراقي
2	31%	3	6.1%	1	1.9%	1	1.24%	الائتمان العراقي
2	39%	3	8%	1	1.92%	1	1.74%	التجاري العراقي
2	12%	1	0.5%	3	20.6%	3	14.3%	الخليج التجاري

1	13%	1	0.5%	2	2.4%	1	1%	الشرق الأوسط
2	23%	2	2.2%	2	3%	1	1.71%	الموصل للتنمية
1	10%	1	0.5%	1	1.5%	1	1%	مصرف بغداد
2	26%	1	0.5%	2	3.7%	2	2.2%	سومر التجاري

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف المختارة للمدة (2004-2020)

وفقا لما سبق نلاحظ أن المصارف التجارية بعد حصولها على التصنيف (1) يشير إلى أن حق الملكية قريبة من مجموع الموجودات لدعم العمليات التشغيلية لتحقيق أعلى عائد ممكن يرفع من قيمة المصرف السوقية، حيث تكشف القراءة الأولى للجدول في أعلاه التراجع الملحوظ لنسبة التمويل بالديون (الاقتراض) لمعظم المصارف المبحوثة، وذلك لنفس الأسباب التي ذكرت في نسبة (هيكل التمويل المالي)، من حيث قرار البنك المركزي، والذي أدى بدوره إلى ارتفاع حجم الموجودات بشكل يفوق زيادة حجم مصادر التمويل الخارجية. ويوضح الشكل (3) أفضلية المصارف عينة الدراسة لمؤشر الرفع المالي.



الشكل (3) مؤشر الرفع المالي للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة للمدة (2004-2020)

4-1- تحليل ومقارنة التقييم الكلي لمؤشرات الأداء المالي للمصارف في السيولة والربحية

1- تحليل ومقارنة التقييم الكلي مؤشر السيولة: الجدول (7) في أدناه يبين نسبة جودة السيولة الإجمالية والمعبر عنها من

خلال (مجموع الموجودات النقدية / مجموع الودائع) (1) ونسبة (مجموع الموجودات النقدية + شبه النقدية / مجموع الودائع)

ونسبة (مجموع الموجودات النقدية / مجموع الموجودات) للمصارف المختارة للمدة (2004-2020) وكما يلي:

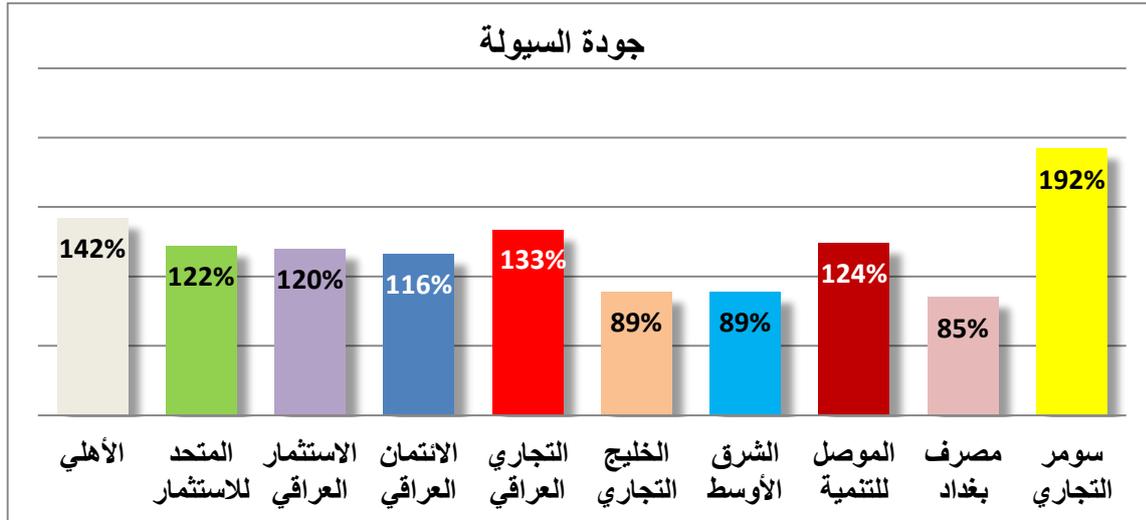
جدول (7) مؤشر السيولة للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2004-2020)

Mean		المصارف التجارية الخاصة						المصارف
		المعادلة (3)		المعادلة (2)		المعادلة (1)		
CI	Ratio	CI	Ratio	CI	Ratio	CI	Ratio	
1	142%	1	61%	1	218%	1	146%	الأهلي
1	122%	1	70%	1	221%	1	74%	المتحد للاستثمار
1	120%	1	61%	1	179%	1	119%	الاستثمار العراقي
1	116%	1	49%	1	198%	1	102%	الائتمان العراقي
1	133%	1	36%	1	262%	1	102%	التجاري العراقي
1	89%	1	36%	1	159%	1	72%	الخليج التجاري
1	89%	1	50%	1	132%	1	85%	الشرق الأوسط
1	124%	1	48%	1	209%	1	116%	الموصل للتنمية
1	85%	1	57%	1	120%	1	77%	مصرف بغداد
1	192%	1	50%	1	324%	1	201%	سومر التجاري

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف المختارة للمدة (2004-2020)

يتضح مما سبق أن المصارف عينة البحث تميل بشكل عام إلى عدم التوسع في منح القروض قياساً بالودائع المتاحة لها، وذلك من باب الاحتياط والتمتع بهامش أمان عالي كذلك اتباع سياسة متزنة في عرض حجم القروض قياساً بحجم الودائع فضلاً عن أن المصارف لديها مصادر مؤكدة تمكنها من الحصول على الأموال بشروط جيدة لمقابلة الالتزامات الحالية والمستقبلية ويوضح

الشكل (4) أفضلية المصارف عينه البحث بحسب مؤشر السيولة استنادا لما ذكر سابقا.



الشكل (4) مؤشر جودة السيولة للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة للمدة (2004-2020)

2- تحليل ومقارنة التقييم الكلي لمؤشر الربحية: الجدول (8) في أدناه يبين نسب جودة الأرباح الإجمالية والمعبر عنها بكل من

نسب (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب إلى مجموع الإيرادات) (1) ونسبة (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات) (2) ونسبة (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب إلى حق الملكية) (3) للمصارف للمدة (2004-2020) وكما مبين في أدناه:

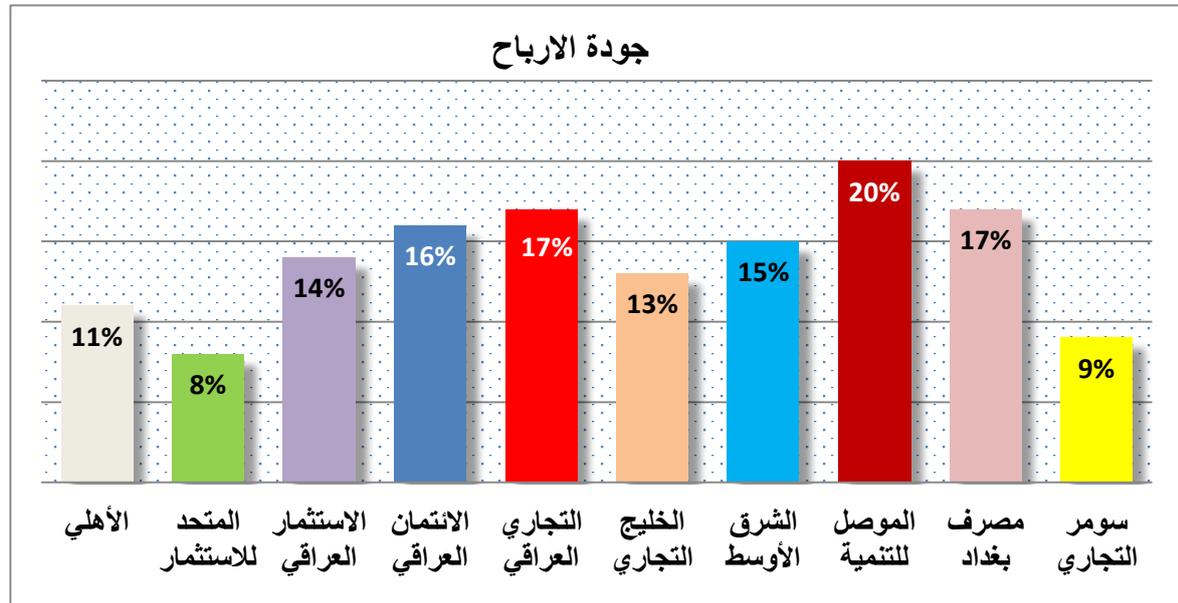
جدول (8) مؤشر جودة الأرباح للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة للمدة (2004-2020)

Mean		المصارف التجارية الخاصة						المصارف
		المعادلة (3)		المعادلة (2)		المعادلة (1)		
CI	Ratio	CI	Ratio	CI	Ratio	CI	Ratio	
1	11%	1	6%	2	2%	1	26%	الأهلي
1	8%	1	5.4%	1	4.3%	1	14%	المتحد للاستثمار
1	14%	1	9.4%	1	3%	1	30%	الاستثمار العراقي
1	16%	1	12%	2	2.5%	1	32%	الائتمان العراقي
1	17%	1	6%	1	2.6%	1	43%	التجاري العراقي
1	13%	1	10%	1	2.6%	1	27%	الخليج التجاري

1	15%	1	14%	2	1.9%	1	28%	الشرق الأوسط
1	20%	1	9%	1	2.9%	1	49%	الموصل للتنمية
1	17%	1	13%	2	2.2%	1	37%	مصرف بغداد
1	9%	2	2.4%	3	1.4%	1	22%	سومر التجاري

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف المختارة للمدة (2004-2020)

وفقاً لما سبق نلاحظ أن المصارف التجارية بعد حصولها على التصنيف (1) يشير إلى أن الإيرادات قوية وأن الأرباح أكثر من كافية لدعم العمليات والاحتفاظ برأس مال كاف، وكفاية المخصصات بعد الأخذ بالاعتبار النمو والعوامل الأخرى التي تؤثر على كمية ونوعية واتجاه الإيرادات. ويوضح الشكل (5) أفضل المصارف عينة الدراسة بجودة الأرباح.



اشكل (5) مؤشر جودة الأرباح للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة للمدة (2004-2020)

من خلال نتائج التحليل المالي للمؤشرات المالية التي تم التوصل إليها في أعلاه نلاحظ أن هذه المؤشرات معظمها قد حصل على مستوى التصنيف (1, 2) من نسب التصنيف للمؤشرات المالية التي اعتمدها كل من (البنك المركزي العراقي ومؤسسة العمل المالي الأمريكية ACCION).

بناء على ما تقدم من تحليل لنسب المؤشرات المالية للهيكل المالي (كفاية رأس المال والرفع المالي) للمصارف بأن له انعكاسات إيجابية كبيرة على الأداء المالي للمصارف المدروسة طيلة مدة الدراسة إلا في بعض السنوات الاستثنائية من خلال التحليل والتقييم لمؤشرات الأداء المالي للمصارف من (سيولة وربحية) فقد جاءت نتائج التحليل منسجمة ومتطابقة في معظم جوانبها مع فرضيتي البحث والتي تقول:

1- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسب مؤشرات الهيكل المالي (هيكل الملكية والرفع المالي) ونسب مؤشرات الأداء

المالي المصرفي لـ(السيولة - الربحية) .

2- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لنسب مؤشرات الهيكل المالي (هيكل الملكية والرفع المالي) على نسب مؤشرات الأداء المالي المصرفي في (السيولة - الربحية) .

4-2- اختبار الفرضيات بالأساليب الإحصائية لمتغيرات الدراسة.

1- نتائج اختبار الفرضيات وتحليل التباين.

جدول (9) ادناه يوضح نتائج اختبار الفرضية وتحليل التباين				
Model	Df	Sum of squares	Mean square	P value
Regression	6	2679.58	446.598	0.000**
Error	140	259.28	1.852	
Total	146	2938.865		

من خلال الجدول (9) في أعلاه يلاحظ أن قيمة P لاختبار الفرضية في أعلاه كانت أقل من 0.05 مما يدل على معنوية قيمة المتغيرات المدروسة المستقلة X (متغيرات الهيكل المالي) والتي لها تأثير معنوي على قيمة المتغير التابع Y (الأداء المالي المصرفي "السيولة - الربحية").

Dependent Variable: Y

Method: Robust Least Squares

Date: 10/28/21 Time: 21:00

Sample: 2004 2020

Included observations: 170

Method: MM-estimation

S settings: tuning=1.547, breakdown=0.50016, trials=200, subsmpl=7, refine=2, compare=5

M settings: weight=Bisquare, tuning=3.42

Random number generator: mg=kn, seed=1676088816

Huber Type II Standard Errors & Covariance

نتائج اختبار الفرضيات الفرعية:

جدول (10) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	4.472667	1.198935	3.730534	0.0002
X1	9.971765	0.905409	11.01355	0.0000
X2	5.486824	2.070142	2.650458	0.0080
				0.0 32
Robust Statistics				
R-squared	0.508080		Adjusted R-squared	0.489973
Rw-squared	0.78 1873		Adjust Rw-squared	0.911873
Akaike info criterion	207.0492		Schwarz criterion	236.2275
Deviance	774.3905		Scale	1.966367
Rn-squared statistic	554.7773		Prob(Rn-squared stat.)	0.000000

من خلال الجدول (10) في أعلاه يلاحظ أن المقدرات (coefficient) قد ظهرت مطابقة ومنطقية للعلاقة من حيث الإشارة للمقدر سواء كانت موجبة أو سالبة بين هذه المتغيرات المفسرة (الهيكل المالي) وبين المتغير التابع (الربحية والسيولة)، كما يمكن ملاحظة قيمة p في العمود (Prob.) أن جميع هذه القيم كانت أقل من 0.05، مما يدل على معنوية العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، أي أن هذه المتغيرات هي متغيرات مؤثرة على المتغير التابع، وأن هذا التأثير يتمثل بمقدار كل مقدر (coefficient) يعود إلى المتغير المفسر المقابل له، وما يؤكد بوجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لنسب مؤشرات الهيكل المالي (هيكل الملكية والرفع المالي) ونسب مؤشرات الأداء المالي المصرفي (السيولة - الربحية) هو أن قيمة $Rw-squared$ هي 78%.

المبحث الخامس الاستنتاجات والتوصيات

5-1- الاستنتاجات Conclusions

في ضوء الأدبيات النظرية وتحليل البيانات والنتائج التي تم التوصل إليها في جانب التحليل المالي، تم التوصل إلى مجموعة استنتاجات وكما يأتي:

1- لا توجد طريقة محددة الاختيار مصادر الهيكل المالي في المصارف التجارية، وأن قرار الهيكل المالي يعتمد على ظروف البيئة المحيطة وظروف المصرف ذاته.

2- إن جميع مصارف عينة الدراسة قد حققت نسبة كفاية رأس مال تزيد كثيرا عن الحد الأدنى لمعدلاته، وفي جميع المقاييس النافذة سواء الواردة في قانون المصارف العراقي بنسبة (12%)، أو تعليمات البنك المركزي العراقي بنسبة (15%)، أو بازل 3 بنسبة (10.5%) وهذا يعني زيادة قدرة المصارف في التكيف مع الظروف غير المواتية والتي تؤثر على أداءها المصرفي.

3- على الرغم من التعارض بين هدفي الربحية والسيولة إلا أن المصارف عينة الدراسة قد حققت أرباح جيدة والتي ترافقت مع احتفاظها بسيولة عالية، وهذا ناتج عن تطبيق تلك المصارف لاستراتيجيات تعمل على إيجاد نوع من التوافق بين هدفي الربحية والسيولة والأمان، أو من خلال دخولها في مزاد العملة (نافذة بيع العملة) التي يقيمها البنك المركزي العراقي.

4- إن الهيكل المالي في المصارف العراقية عينة الدراسة وخلال المدة المبحوثة يعتمد في بناءه على مصادر التمويل الداخلية (حق الملكية) بنسبة أكبر قياسا بالتمويل بالرافعة المالية (الاقتراض) في رفع الأداء المالي، وهذا الارتفاع يعود إلى زيادة حجم التمويل بالمدىونية في السنوات الأولى من الدراسة كون أن هذه المصارف كانت تمتلك رؤوس أموال صغيرة لغاية عام 2014 أي قبل إصدار قرار البنك المركزي الخاص برفع روس الأموال.

5- يلاحظ من البيانات المالية لهذه المصارف أن نسبة الأرباح التي تم تحقيقها من النشاط المصرفي الرئيس والمتمثل بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة وبشكل خاص القروض قد شكلت نسبة محدودة وصغيرة من إجمالي الربح، وذلك بسبب ارتفاع أرصدة القروض المتعثرة أي وجود تلك في تسديد (أصل القرض + فوائده) مما أثر على حجم الأرباح المتولدة من الائتمان.

6- متغير الرفع المالي نسبة إجمالي المطلوبات/ إجمالي الموجودات هو المتغير الأكثر تأثيرا في متغير الأداء المالي للسيولة حيث إن تغير نسبة الديون بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير نسبة السيولة بمقدار 113% قياسا ببقية مصادر الهيكل المالي.

7- متغير الرفع المالي نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات هو المتغير الأكثر تأثيرا في متغير الأداء المالي للربحية حيث إن تغير نسبة الديون بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير نسبة الربحية بمقدار 53% قياسا ببقية مصادر الهيكل المالي.

8- مصادر التمويل طويلة الأجل لها تأثير إيجابي أكبر في أداء المصارف عينة الدراسة من مصادر التمويل قصيرة الأجل المتمثلة بالودائع كون أن المصارف عينة الدراسة تفتقر إلى الإدارة الكفؤة لتوظيف الأموال المودعة.

5-2- التوصيات Recommendation

من الجانب التطبيقي للدراسة والاستنتاجات التي تم التوصل إليها فإن الضرورة البحثية والعلمية تقتضي أن تستكمل تلك الاستنتاجات بجملة من التوصيات والتي يمكن إجمالها بالآتي :

1- من الضروري أن تمتلك المصارف نسبة ودائع في هيكلها المالي تفوق نسبة رأس المال كونها مؤسسات يتركز عملها الأساس على قبول الودائع ومنح الائتمان.

2- للتمويل الخارجي دور مهم ومؤثر بشكل ايجابي في أداء المصارف عينة الدراسة، لذلك يجب على مد يري المصارف العراقية زيادة نسبة الأموال الخارجية وتوزيعها عند الحاجة من حيث القروض طويلة وقصيرة الأجل.

3- على المصارف أن تحقق النسبة الأعلى من الأرباح من خلال نشاطها الأساسي المتمثل بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة وبشكل

خاص منح القروض قياسا بالنشطة الأخرى.

4- على المصارف أن تولي اهتمام للربحية أيضا إلى جانب اهتمامها الكبير بالسيولة، كون أن الربحية تتعلق بشكل أساس بالمركز المالي للمصرف ومحاولة الموازنة بينهم.

5- ضرورة تبني المصارف التجارية العراقية خيارات أو خدمات مالية جديدة مثل الدخول في استثمارات جديد ومضمونة في أدوات مالية (كإصدار سندات مالية مختلف الفئات وبعده مسميات) لتوسيع المنتجات المصرفية وتقليل المخاطر.

6- ضرورة قيام البنك المركزي العراقي على حث وتشجيع المصارف العاملة في الجهاز المصرفي العراقي على المنافسة فيما بينها من أجل تبوء مستويات تصنيف متقدمة من حيث الأداء من خلال منح المصارف ذات الأداء الأعلى تسهيلات مصرفية واسعة ضمن خطة الائتمان، إذ إن من شأن ذلك زيادة قدرة المصارف العراقية على تمويل عمليات التنمية والمنافسة بينها مما يعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني.

7- تكييف محفظتي موجودات ومطلوبات المصارف خلال التقلبات في أسعار الفائدة، وذلك من خلال ما يعرف ب(سلم الاستحقاق) أي ضرورة مواءمة تواريخ استحقاق الموجودات مع المطلوبات، فلو انخفضت أسعار الفائدة فإن القروض التي سبق أن قدمها المصرف بأسعار فائدة ثابتة، والممولة بمصادر حساسة لأسعار الفائدة المعلومة تستحق أرباحا أعلى للمصرف، بسبب الفارق الذي حصل في أسعار الفائدة لصالح المصرف.

المصادر

Reference s

المصادر العربية

أ - الوثائق والتقارير الرسمية

- 1- قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004.
- 2- قانون المصارف العراقية رقم (94) لسنة 2004.
- 3- ديوان الرقابة المالية الاتحادي العراقي، 2009، مؤشرات تقويم أداء المصارف التجارية العراقية.
- 4- التقارير المالية للمصارف التجارية الخاصة العراقية (الأهلي، المتحد للاستثمار، الاستثمار العراقي، الائتمان العراقي، التجاري العراقي، الخليج التجاري، الشرق الأوسط، الموصل للتنمية والاستثمار، بغداد، سومر التجاري) للمدة 2004-2020

ب- الكتب

- 1- أبو حمد، رضا صاحب والجبوري، فائق مشعل، 2005، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد.
 - 2- آل شبيب، دريد كامل، 2012، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن.
 - 3- الشماع، خليل محمد حسن وعبد لله، خالد امين، 1990، التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان .
 - 4- الزبيدي، حمزة محمود، 2011، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
 - 5- الزبيدي، حمزة محمود، 2008، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
 - 6- العامري، محمد علي ابراهيم، 2013، " الإدارة المالية الحديثة "، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن.
 - 7- العامري، محمد علي 8-طالب، علاء فرحان والمشهداني، إيمان شيخان، 2011، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
 - 8- ابراهيم، 2007، " الإدارة المالية "، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن
 - 9- فهد، نصر حمود مزنان، 2015، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
 - 10- هندي، منير إبراهيم، 2010، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث للنشر والتوزيع، إسكندرية - مصر.
- ##### ج- الرسائل والاطاريح الجامعية
- 1- الطويل، عمار أكرم عمر، 2008، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، كلية التجارة - الجامعة الإسلامية - غزة.

- 2- المخلافي، عبدالعزيز محمد احمد، 2004 "تحليل كفاية رأس المال المصرفي على وفق المعايير الدولية"، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف اليمنية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد.
- 3- عليوي، نشأت حكمت. (2019). أثر الرفع المالي على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- 4- ناصح، عادل حاتم. (2014). تحليل العالقة بين هيكل التمويل والأداء المالي والعوامل المؤثرة فيها دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2004-2011. رسالة ماجستير في علوم إدارة الأعمال، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
- ح - المجلات والدوريات
- 1- الطائي، محمد محمود وعلي، حسام عباس، 2018، تقييم المصارف التجارية وفق نموذج **Camels** بأسلوب مقارنة (بحث تطبيقي على عينة من المصارف الأهلية التجارية)، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المثنى، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد، 9 العدد 2.
- 2- الموسوي، أمير علي خليل، 2014، "اختبار وتحليل نماذج للتنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية / كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء، المجلد 10 - العدد 39.
- 3- الموسوي، أمير علي خليل وآخرون، 2018، استخدام نموذج **Camels** كأداة لقياس السلامة المصرفية (دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2017) كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 14، العدد 58.
- 4- النعمي، سعد الله محمد عبيد، 2017، تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج **PATROL** دراسة تحليلية لعينة من المصارف الأهلية، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة تكريت- مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية- المجلد 3، العدد 39
- 5- مكطوف، هنادي صكر وحازم، سري ضيغم، 2019، تقييم الأداء المصرفي على وفق نموذج **Camels** دراسة تطبيقية لمصرف المنصور للاستثمار للمدة من (2014 - 2018)، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 26، العدد 117.
- 6- النجار، جميل حسن. (2013). مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين- دراسة اختبارية. مجلة جامعة الأزهر بغزة: سلسلة العلوم الإنسانية، 15(1)، 282-318.
- 7- مرسل، نزيهة، & أحالم، بعبدي. (2016). أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية دراسة حالة بنك سوستي جنرال الجزائر للمدة (2005-2014). مجلة الباحث الاقتصادي، 42، 6-54.

د- البحوث والدراسات

1- النشرة الفصلية لجمعية البنوك في الأردن، 2013.

The Resources are in English

ثانيا : المصادر باللغة الإنكليزية

A- Books

1. Babanskiy, A. (2012). **Determinants of bank failures.: The case of Russia.** UMEA University, SWEDEN.
- 2- Hempel, George H., & Simonson, Donald G., "**Bank management text & cases**", John Wiley & sons, inc., New York U.S.A:1999.
- 3- Mishkin, Frederic S.& Eakins, Stanley G. (2018)"**Financial Markets and Institutions**" 9 th ed, Prentice Hall Pearson Education, Inc.
- 4- Mishkin, Frederic S.& Eakins, Stanley G. (2012) "**Financial Markets and Institutions**" 7 th ed, Prentice Hall Pearson Education, Inc.
- 5- Machiraju,H.R." **Modern Commercial Banking**" New Age International,Ltd, publisher, 2008.
- 6- Rose, Peter S. & Hudgins, Sylvia C. "**Bank Management & financial services**". Published by Mc Graw – Hill / Irwia, USA, 2010.
- 7- Wheelmen & Hunger (2015), **Strategic Management and Business Policy: Toward Global Sustainability**,13th edition, Pearson Prentice Hall.

B – Journals & Periodicals

- 1-Constantinid.Sylvia (2007),"**An examination of the potential impact of risk on viability assessment for financially distressed firms: the cash of professional and user group of company accounting**", asian academy of management journal,Vol.12,No. 1,London.
- 2- .Ibrahim, Abdullahi,(2019)**Assessment of profitability determinants in Nigerian**, International Journal of Social Sciences and Humanities Reviews Vol.9 No.1, January 2019; p.330 –340,(ISSN: 2276-8645).
- 3-Odawo.George Onyango & Makokha Elizabeth Nambuswa & Namusonge,Gregory,(2019) **Effects of Credit Risk Management on Performance of Banks in Kenya**, Archives of Business Researchf,Vol.7, No.2.
- 4-Ongore.Vincent, Okoth & Kusa, Gemechu Berhanu,(2013) **Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya**,International Journal of Economics and Financial IssuesVol 3,No. 1.

5-Saeed, Hibba & Other,(2019) **An empirical investigation of banking sector performance**

of Pakistan and Sri Lanka by using CAMELS ratio of framework, ISSN: 2043-0795 (Print) 2043-0809 (Online), Journal of Sustainable Finance & Investment.

C- Theses & Dissertations

1-Chimkono, Eston (2016), **Effect of Micro and Macroeconomic Factors on Financial Performance of Commercial Banks in Malawi**, Doctor of Philosophy, Jomo Kenyatta University of Agriculture and Technology.

2-Dang,Uyen,(2011)**the CAMEL rating system in banking supervision: A case study**, Degree thesis, Arcada university of Applied sciences international Business, Finland.

3-Outecheva,Natalia,(2007)**Corporate Financial Distress:An Empirical Analysis of Distress**

Risk, DISSERTATION of the University of St.Gallen Graduate School of Business Administration.

4-Babar,Haseeb Zaman.Gulzeb,(2011)**CAMELS RATING SYSTEM FOR BANKING INDUSTRY IN PAKISTAN.Does CAMELS system provide similar rating as PACRA system**

in assessing the performance of banks in Pakistan?, Master Thesis, Umea School of Business, university of Umea.

5-Murerwa, Charlesb,(2015) **Determinants Of Banks' Financial Performance In Developing Economies: Evidence From Kenyan Commercial Banks**, A Fulfillment of the Requirement for the Degree of Masters in Business Administration,UNITED STATES INTERNATIONAL UNIVERSITY – AFRICA.

6-Maria, Carapeto, Scott Moeller, Anna Faelten, Valeriya Vitkova, Leonardo Bortolotto (2010).

Distress classification measures in the banking sector. Mergers and Acquisitions Research Centre, Cass Business School, City University of London, pp. 1- 43.

7-Williamson, Gareth A.(2008)**Interest Rate Risk Management: A Case Study of GBS Mutual Bank**Unpublished Thesis,Rhodes University, South Africa.

8-Whalen, Gary,(2005)**A Hazard Model of CAMELS Downgrades of Low-Risk Community Banks**, OCC Economics Working Paper.

D: Research & Financial Repots

1- Bis. Basel Committee on Banking Supervision International Association of Deposit Insurers

- .(2009)**Core Principles for Effective Deposit Insurance Systems**, Consultative Document
- 2- Deng, Han,(2009) **Banking Supervision and Its Regulations Comparative Study between U.S. and China** Cornell Law School Inter–University Graduate Student Conference Papers.
- 3- Fungacova Zuzana, Turk Rima, and Weill Laurent,(2015) **High Liquidity Creation and Bank Failures**, International Monetary Fund.
- 4- Guan, Fangyuan&Other,(2019) **Evaluation of the Competitiveness of China’s Commercial Banks Based on the G–CAMELS Evaluation System.**
- 5- Fabozzi, F. J. (2009). **Capital Markets**: John Wiley & Sons, Inc.
- 6- Rose, P. S., & Hudgins, S. C. (2010). **Bank Management & Financial Services**: – McGRAW–HILL..
- 7- Ball, R., Greeks, J., Linnainmaa, J. T., & Nikolaev, V. (2018). **Earnings, retained earnings, and**
– book–to–market in the cross section of expected returns. Journal of Financial Economics (JFE),
7Forthcoming, 135(1)
- 8- – Chen, Y., Migliaro, D., & Silva, J. (2021). **Capital Structure Determinants of SMEs: Empirical Evidence.** IAR Journal of Business Management, 2(1): 180–186.
- 9-- Comporek, M. (2018). **The Relationship Between Reserves and Accruals – With Reference to the Issue of Earnings Management in Public Companies.** **Financial Sciences.** Nauki o Finansach – Sciendo, 23(3): 18–33.
- 10-- Do, H. L., Mai, D. T., Nguyen, D. C., Truong, M. H., Chu, N. L., & Tuong, P.T. (2021). **Factors Affecting Individual Customers’ Online Savings Deposit Behaviours at Vietnamese Commercial Banks.** International Journal of Social Science And Human Research, 4(4): 665–672.
- 11- – Fauziah, F., Latief, A., & Jamal, S. W. (2020). **The Determinants of Islamic Banking Capital Structure in Indonesia.** Al–Tijary Jurnal Ekonomi dan Bisnis Islam, 5(2): 125–138.
- 12- – Hoffmann, P. S. (2010). **Capital Structure and Performance in the US Banking Industry.** **SSRN Electronic Journal**, 34: 2–21.
- 13- Leon, F. (2020). **The provision of long–term credit and firm growth in developing countries.** Economic Modelling, 90(2): 66–78.
- 14- – Mahfud, A. (2017). **Sources and Uses of Funds in the Libyan Commercial Banks.** Exclusive e–Journal.

15- – Ng, J., Saffar, W., & Zhang, J. J. (2020). **Policy uncertainty and loan loss provisions in the banking industry.** *Review of Accounting Studies*, 25(1): 726-777.

16- – Velnampy, T., & Niresh A. (2012). **The Relationship between Capital Structure & Profitability.** *Global Journal of Management and Business Research*, 12(13): 51-58.